جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

شعبة علوم تجارية، تخصص مالية وتجارة دولية

الموضوع:

واقع مناخ الاستثمار في الجزائر وأثره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

2024-2014

إعداد الطالب:
- محمد الشريف حموش

إشراف الأستاذ:
أ.د. لحلو بوخاري

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
حمزة لفقير	أستاذ محاضر أ	رئيسا
لحلو بوخاري	أستاذ التعليم العالي	مشرفا
محمد عبادة	أستاذ محاضر أ	مناقشا

السنة الجامعية 2024-2025م

شكروعرفان

قال الله تعالى: ﴿ولَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من لا يشكر الناس لا يشكر الله عز وجل."

"كن عالِمًا، فإن لم تستطع فكن متعلِّمًا، فإن لم تستطع فكن مُحبًّا للعلماء، فإن لم تستطع فلا تبغضهم."

أحمد الله عز وجل الذي وفَّقني لإتمام هذا البحث العلمي، وألهمني الصحة والعافية والعزيمة.

أتقدَّم بجزيل الشكر والتقدير للأستاذ الفاضل **لحلو بوخاري** على ما قدمه لي من توجيهات وتعليمات ومعلومات قيّمة، ساهمت في إثراء موضوع دراستي من مختلف الجوانب.

كما أتوجَّه بالشكر الجزيل إلى جميع الأساتذة في كلية علوم التسيير، وإلى كل من قدّم لي يد العون، قريبًا كان أو بعيدًا.

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي، وأسأل الله العزيز القدير أن يُثيبهم على كل ما بذلوه من جهود.

وفي الختام، لا يسعني إلا أن أدعو الله عز وجل أن يوفّقي، ويرزقني السداد والرشاد، والعفاف والغنى، وأن يجعلني من الهداة المهتدين.

اهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله و الصلاة والسلام على رسول الله (عليه أفضل الصلاة والسلام) ، و بعد

أهدي هذا الجهد المتواضع إلى من وهبوني الحياة والحب والدعم، إلى من كانوا خير سندٍ في دربي:

إلى أمي الحبيبة، يا من سهرتِ من أجلي، وضحّيتِ بكل غالٍ ونفيس من أجل إسعادي ونجاحي، كلمات الشكر لا تكفي لوفائكِ وحنانكِ الذي لا ينضب.

إلى أبي الغالي، يا من علّمني الصبر والعزيمة، وكنت لي خير قدوة في الإصرار والتفاني، فجزاكما الله عني خير الجزاء.

وإلى روح أخي الحبيب السعيد رحمة الله عليه، يا من فارقنا جسدا ولكنّه بقي في القلب ذكرى عطرة، أهديك هذا العمل راجيا أن أكون قد نلتت رضاك، وأن يجعله الله في ميزان حسناتك.

إلى كل الإخوة والأخوات ...

أفراد العائلة ...

كل الأحبة والأصدقاء

أسأل الله أن يتقبل مني هذا الجهد، وأن يجعله خالصا لوجهه الكريم، وأن يوفقني لخدمة العلم والمجتمع كما علّمتوني.

محمد الشريف حموش

قائمة المحتويات

الإهداء	
شكر وعرفان	
الملخصات بالعربي والإنجليزي	
قائمة المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
قائمة الملاحق	
مقـ مة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري والتحليلي لمناخ الاستثمار وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر	**الصفحة**
تمهيد.	2
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول مناخ الاستثمار	2
المطلب الأول: تعريف مناخ الاستثمار وأهميته في الاقتصاد	2
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في مناخ الاستثمار (السياسية، الاقتصادية، القانونية، الاجتماعية، التكنولوجية)	4
المطلب الثالث: مؤشرات قياس مناخ الاستثمار	6
المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر المفهوم والأهمية	9
المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) وأنواعه	9
المطلب الثاني: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الاقتصاديات النامية	12

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر	21
المبحث الثالث: العلاقة بين مناخ الاستثماروجذب الاستثمارالأجنبي المباشر	24
المطلب الأول: تأثير البيئة الاستثمارية على قرارات المستثمرين الأجانب	24
المطلب الثاني: دور السياسات الحكومية في تحسين مناخ الاستثمار	25
المطلب الثالث: تجارب دولية ناجحة في تحسين مناخ الاستثمار وجذب الاستثمار الأجنبي	27
خلاصة الفصل الأول	29
الفصل الثاني : و اقع مناخ الاستثمارفي الجز ائرو أثره على جذب الاستثمارالأجنبي المباشر2014 -2024	**الصفحة**
تمهيد	31
المبحث الأول: تحليل تطورمناخ الاستثمارفي الجز ائر(2014-2024)	31
المطلب الأول: التطورات القانونية والمؤسساتية خلال الفترة (مثل تعديلات قانون الاستثمار، إنشاء هيئات جديدة).	31
المطلب الثاني: التغيرات السياسية والاقتصادية المؤثرة على مناخ الاستثمار (مثل انخفاض أسعار النفط، الاحتجاجات الشعبية، التغييرات الحكومية).	32
المطلب الثالث: التحديات المستمرة (البيروقراطية، الفساد، عدم الاستقرار السياسي).	34
المبحث الثاني: و اقع الاستثمارالأجنبي المباشرفي الجز ائر 2014-2024:	35
المطلب الأول: تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة.	35
المطلب الثاني: القطاعات الأكثر جذبًا للاستثمار الأجنبي:	38

المطلب الثالث: مقارنة تدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر مع دول أخرى في المنطقة:	41
المبحث الثالث: .تقييم أثر مناخ الاستثمار على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	43
المطلب الأول: تحليل تأثير العوامل الداخلية (مثل الإصلاحات القانونية، الاستقرار السياسي) والخارجية (مثل الأزمات الاقتصادية العالمية، جائحة كوفيد-19) على جذب الاستثمار.	43
المطلب الثاني: توصيات لتحسين مناخ الاستثمار في الجزائر لتعزيز جذب الاستثمار الأجنبي.	45
خلاصة الفصل الثاني	47
خاتمة.	50
قائمة المراجع.	54

قائمة الجداول

رقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 2014-2023	36
2	جدول توضيحي للقطاعات الأكثر جذبًا للاستثمار الأجنبي في الجزائر (2014–2024)	40
3	مقارنة تدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر مع تونس ومصر خلال فترة 2014-2023	41
4	التفاعل بين العوامل الداخلية والخارجية (تحليل تراكمي)	44

قائمة الأشكال

رقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 2014-2023	36
2	مقارنة تدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر مع تونس ومصر خلال فترة 2014-2023	42

الملخص

.....

ملخص الدراسة:

تتناول هذه الدراسة واقع مناخ الاستثمار في الجزائر خلال الفترة من 2014 إلى 2024، مع التركيز على أثره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. تهدف الدراسة إلى تحليل العوامل المحفزة والمعيقات التي تواجه المستثمرين، من خلال منهجية تجمع بين الوصف والتحليل والمقارنة.

أشارت النتائج إلى أن الإصلاحات القانونية، مثل تعديل قوانين الاستثمار، قد ساهمت في تحسين بيئة الأعمال. ومع ذلك، لا تزال البيروقراطية والفساد تمثلان عائقين رئيسيين يحدان من جاذبية الجزائر. بالإضافة إلى ذلك، يظل الاعتماد على قطاع المحروقات نقطة ضعف تؤثر على تنوع مصادر الاستثمار.

أظهرت الدراسة أيضا أن الأزمات العالمية، مثل جائحة كوفيد-19، قد أدت إلى تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، مما يعكس هشاشة المناخ الاستثماري. وفي المقابل، هناك علامات على تحسن تدريجي في التدفقات، مما يعكس إمكانية تجاوز العقبات الحالية.

وفي الأخير قمنا بتقديم توصيات حسب ما توصلنا إليه من خلال عرض البيانات والمعلومات بتعزيز الإصلاحات القانونية، ومكافحة الفساد، وتنويع القطاعات الاقتصادية لتعزيز جاذبية الاستثمار، وكذا تحسين الشفافية وتعزيز الثقة الدولية لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة، وكما قدمنا آفاقًا للبحث المستقبلي، مما يتيح استكشاف تأثير الاستقرار السياسي والتنوع الاقتصادي على جاذبية الجزائر كوجهة استثمارية.

الكلمات المفتاحية:

- مناخ الاستثمار؛ - الاستثمار الأجنبي المباشر؛ - جذب الاستثمار؛ - الجزائر.

.....

Abstract:

This study addresses the reality of the investment climate in Algeria during the period from 2014 to 2024, focusing on its impact on attracting foreign direct investment (FDI). The study aims to analyze the motivating factors and obstacles facing investors, using a methodology that combines description, analysis, and comparison.

The results indicate that legal reforms, such as amendments to investment laws, have contributed to improving the business environment. However, bureaucracy and corruption still represent major barriers that limit Algeria's attractiveness. Additionally, the reliance on the hydrocarbon sector remains a weakness affecting the diversification of investment sources.

The study also shows that global crises, such as the COVID-19 pandemic, led to a decline in FDI flows, reflecting the fragility of the investment climate. Conversely, there are signs of gradual improvement in flows, indicating the potential to overcome current obstacles.

Finally, we provided recommendations based on the data and information presented, suggesting the enhancement of legal reforms, combating corruption, and diversifying economic sectors to bolster investment attractiveness. We also emphasized improving transparency and strengthening international trust to attract more foreign direct investments, contributing to sustainable development. Additionally, we proposed avenues for future research to explore the impact of political stability and economic diversification on Algeria's attractiveness as an investment destination.

Keywords:

- Investment climate; - Foreign direct investment; - Attracting investment; - Algeria.

مقدمة

مقدمة.

يُعتبر مناخ الاستثمار من العوامل الحاسمة التي تؤثر بشكل مباشر على قرارات المستثمرين الأجانب، فكلما كان المناخ الاستثماري مستقرًا وشفافًا، زادت رغبة المستثمرين في توجيه استثماراتهم نحو ذلك البلد. في هذا الإطار، تسعى الجزائر منذ العقد الأخير إلى تحسين بيئتها الاستثمارية من خلال مجموعة من الإصلاحات القانونية والممارسات المؤسسية، بهدف تعزيز قدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

تشير التجارب العالمية إلى أن الدول التي تتمتع بمناخ استثماري ملائم تستطيع استقطاب رؤوس الأموال الخارجية، وهو ما يُعَدُّ أمرًا ضروريًا لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. ومع ذلك، يبقى التساؤل قائمًا حول مدى فعالية الجهود الجزائرية في تحسين مناخ الاستثمار، خصوصًا في ظل التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها البلاد.

فمن جهة، تعاني الجزائر من تقلبات اقتصادية متكررة، وتراجع أسعار النفط الذي يُعتبر أحد المصادر الرئيسية للإيرادات، مما يضع ضغوطًا إضافية على الحكومة لتطوير سياسات اقتصادية فعالة. ومن جهة أخرى، تتزايد المنافسة بين الدول لجذب الاستثمارات الأجنبية، مما يحتم على الجزائر تطوير استراتيجيات مبتكرة وفعالة لتحسين مناخها الاستثماري.

تتطلب هذه الدراسة تحليلا دقيقا لواقع مناخ الاستثمار في الجزائر خلال الفترة من 2014 إلى 2024، وذلك من خلال تقييم الإصلاحات التي تم تنفيذها، وتحديد مدى تأثيرها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. كما سنبحث في العوامل المحفزة التي تشجع المستثمرين على الدخول إلى السوق الجزائرية، بالإضافة إلى العوامل المعيقة التي قد تعترض طريقهم.

وبناء على ما سبق، تتبلور الإشكالية الأساسية للبحث في الأسئلة التالية: إلى أي مدى ساهم مناخ الاستثمار في الجزائر خلال الفترة المذكورة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؟ وما هي أبرز العوامل المحفزة أو المعيقة لذلك؟ ستساعد هذه الأسئلة على استكشاف الجوانب المختلفة للموضوع، مما يساهم في تقديم رؤى واضحة حول واقع الاستثمار في الجزائر وأثره في التنمية الاقتصادية.

طرح الإشكالية:

يعد مناخ الاستثمار من أبرز العوامل المؤثرة في قرارات المستثمرين الأجانب، حيث يسعى هؤلاء إلى بيئة اقتصادية وقانونية مستقرة، تتسم بالشفافية وتضمن حقوق المستثمرين. وقد بذلت الجزائر، خلال العقد الأخير، جهودًا متعددة لتحسين مناخها الاستثماري من خلال إصلاحات قانونية ومؤسساتية، تهدف إلى جذب مزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر. غير أن التساؤل الجوهري يظل قائمًا حول مدى فاعلية هذه الجهود، ومدى تأثير مناخ الاستثمار الجزائري في استقطاب الاستثمارات الأجنبية خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى 2024، في ظل تحديات داخلية وخارجية متعددة، كالتقلبات الاقتصادية، وتراجع أسعار النفط، وتغير السياسات الاقتصادية.

ومن هنا تبرز الإشكالية الأساسية لهذا البحث:

إلى أي مدى ساهم مناخ الاستثمار في الجزائر خلال الفترة 2014–2024 في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؟

الأسئلة الفرعية:

- كيف ساهم تحسين مناخ الاستثمار من خلال الإصلاحات القانونية في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟
- ما هي العوامل البيروقراطية ومستويات الفساد التي تمثل عوائق رئيسية أمام جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟
- كيف يؤثر الاعتماد على قطاع المحروقات على تنوع مصادر الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟
- ما هو تأثير الأزمات الاقتصادية العالمية، مثل جائحة كوفيد-19، على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟
- كيف يسهم الاستقرار السياسي والاقتصادي في تعزيز جاذبية الجزائر كوجهة للاستثمار الأجنبي المباشر؟

- ما هو تأثير الحوافز الضريبية والإعفاءات المخصصة للقطاعات غير النفطية على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في تلك القطاعات؟

فرضيات الدراسة:

- تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر من خلال الإصلاحات القانونية قد ساهم بشكل إيجابي في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- تعقيد الإجراءات البيروقراطية وارتفاع مستويات الفساد يمثلان عائقين رئيسيين أمام جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
- الاعتماد الكبير على قطاع المحروقات يؤثر سلبًا على تنوع مصادر الاستثمار الأجنبي المباشر ويجعل الاقتصاد عرضة للتقلبات.
- الأزمات الاقتصادية العالمية، مثل جائحة كوفيد-19، ساهمت في تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، مما يكشف عن هشاشة المناخ الاستثماري.
- وجود استقرار سياسي واستقرار اقتصادي سيسهم في تعزيز جاذبية الجزائر كوجهة للاستثمار الأجنبي المباشر.
- وجود حوافز ضريبية وإعفاءات مخصصة للقطاعات غير النفطية سيزيد من حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في تلك القطاعات.

أهداف الدراسة:

الأهداف هي المنطلق الأول لأي دراسة علمية مهما كان نوعها ومجالها الدراسي فهي الدافع الأساسي الأول للوصول الى النتائج المرجوة، فقد سعى موضوعنا لتحقيق عدد من الأهداف والتي تتمثل في:

- دراسة واقع مناخ الاستثمار في الجزائر خلال الفترة من 2014 إلى 2024.
- تقييم أثر الإصلاحات القانونية والتشريعية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- تحديد العوامل المحفزة التي تسهم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

- استكشاف العوائق الرئيسية التي تواجه المستثمرين الأجانب، مثل الفساد والبيروقراطية.
- مقارنة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مع دول أخرى في المنطقة.
- تقديم توصيات لتحسين بيئة الاستثمار وتعزيز جاذبية الجزائر كوجهة للاستثمار.
- الأثر الاقتصادي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة في الجزائر.

أهمية الدراسة:

- تقدم الدراسة تحليلا شاملا لمناخ الاستثمار في الجزائر، مما يساعد على فهم التحديات والفرص المتاحة.
- تسهم النتائج في توجيه صانعي السياسات نحو تحسين بيئة الاستثمار من خلال تحديد العوائق والعوامل المحفزة.
- توفر معلومات قيمة للمستثمرين المحليين والأجانب حول الوضع الحالي لمناخ الاستثمار، مما يسهل اتخاذ قرارات استثمارية مستنيرة.
- تساهم في تعزيز الشفافية من خلال تسليط الضوء على قضايا الفساد والإجراءات البيروقراطية التي تعيق الاستثمار.
- تساعد في تحديد الاتجاهات المستقبلية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، مما يعزز التخطيط الاستراتيجي.
- تساهم في تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال جذب الاستثمار في القطاعات المتنوعة.
- توفر إطار عمل للمقارنة مع دول أخرى في المنطقة، مما يساعد على تحسين السياسات الاستثمارية بناء على أفضل الممارسات.

منهج الدراسة:

في سياق هذه الدراسة، وللتعامل مع إشكالية موضوع الدراسة والإجابة على التساؤلات المطروحة واختبار صحة الفرضيات، تم الاعتماد على عدة مناهج تتمثل في المنهج الوصفي التحليلي، لوصف وتحليل

واقع مناخ الاستثمار في الجزائر، من خلال تجميع المعلومات والبيانات حول الإصلاحات القانونية والتشريعات والتغيرات في بيئة الأعمال، وكذا تحليل البيانات والإحصائيات المتعلقة بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، لفهم تأثير العوامل المختلفة على هذه التدفقات. والمنهج المقارن لمقارنة مناخ الاستثمار في الجزائر مع دول أخرى في المنطقة، مثل تونس ومصر، ولتحديد نقاط القوة والضعف. والمنهج التاريخي دراسة تطورات مناخ الاستثمار عبر الزمن، من خلال مراجعة الأدبيات والتقارير السابقة لفهم السياق التاريخي.

حدود الدراسة:

-الحدود الموضوعية: تمثلت الحدود الموضوعية لهذه الدراسة في مناخ الاستثمار (كمتغير مستقل) الاستثمار الأجنبي المباشر (كمتغير تابع).

- الحدود الزمنية: تم انجاز هذه الدراسة خلال السنة الجامعية 2024-2025.

هيكل الدراسة:

تبعا لمنهجية IMRAD، تم تقسيم البحث إلى فصل نظري وآخر تطبيقي حيث:

الفصل الأول يتضمن الإطار النظري والتحليلي لمناخ الاستثمار وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، قسم إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول: مفاهيم عامة حول مناخ الاستثمار، المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر المفهوم والأهمية، المبحث الثالث: العلاقة بين مناخ الاستثمار وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

أما الفصل الثاني تعلق بواقع مناخ الاستثمار في الجزائر وأثره على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر 2014 -2024حيث تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول: تحليل تطور مناخ الاستثمار في الجزائر (2014-2024)، المبحث الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 2014-2024، المبحث الثالث: تقييم أثر مناخ الاستثمار على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

كما تم في النهاية إعداد خاتمة الدراسة التي تضمنت نتائج الدراسة وآفاق الدراسة.

الفصل الأول:

الإطار النظري والتحليلي لمناخ الاستثمار وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

تمهيد.

يعتبر مناخ الاستثمار حجر الزاوية في تعزيز النمو الاقتصادي وجذب الاستثمارات الأجنبية. يتناول هذا الفصل مجموعة من المفاهيم الأساسية حول مناخ الاستثمار، بدءا من تعريفه وأهميته، وصولًا إلى العوامل المؤثرة فيه، مثل العوامل السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية. مستعرضين تجارب دولية ناجحة في تحسين بيئة الاستثمار. سيتم تحليل كيفية تأثير السياسات الحكومية على مناخ الاستثمار، وكيف يمكن للدول النامية الاستفادة من هذه السياسات لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. من خلال هذا الفصل، نسعى لتقديم رؤية شاملة تتناول لمناخ الاستثمار وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول مناخ الاستثمار.

المطلب الأول: تعريف مناخ الاستثمار وأهميته في الاقتصاد.

1- تعريف مناخ الاستثمار:

قبل تعريف مناخ الاستثمار سنقوم بتعريف الاستثمار أولا، وهو كالتالي:

التخلي عن الأموال التي يمتلكها الفرد في لحظة معينة ولفترة معينة من الزمن قد تطول أو تقصر وربطها بأصل أو أكثر من الأصول التي يحتفظ بها لتلك الفترة الزمنية بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن: القيمة الحالية لتلك الأموال التي تخلى عنها في سبيل الحصول على ذلك الأصل أو الأصول؛ النقص المتوقع في قوة تلك الأموال الشرائية بفعل التضخم؛ المخاطرة الناشئة عن احتمال عدم حصول التدفقات المالية المرغوب فيها كما هو متوقع لها. **(رمضان، 2007، ص 13)**

أما **مناخ الاستثمار** فقد عرّف بما يلي:

مجمل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية المؤثرة على توجهات حركة رؤوس الأموال، ذلك أن رأس المال عادة ما يتسم بالجبن ويتحرك من الأوضاع السيئة إلى الأوضاع الأحسن حالا. **(زغبة، 2008، ص 53)**

يعرفه تقرير التنمية العالمي لسنة 2005 الصادر عن البنك الدولي بأنه مجموعة العوامل الخاصة بموقع ومحددات التي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تتيح للشركات الاستثمارية العمل بطريقة مريحة ويشير التقرير إلى أن السياسات وسلوك الإدارة الحكومية وبخاصة قضية الفساد والمصداقية تمارس تأثيرا قويا على المناخ الاستثمار من خلال تأثيرها على التكاليف والمخاطر والعوائق أمام المنافسة وبدرجة أكبر توفير الأمن والاستقرار وبخاصة أمن حقوق الملكية ودرجة التقيد باللوائح التنظيمية والقوانين ونظام الضرائب التي تترك أثارا بالغة الأهمية على التكاليف والمخاطر. **(بولرياح، 2012، ص 106)**

مجمل الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تكون البيئة الاستثمارية التي على أساسها يتم اتخاذ قرار الاستثمار. **(بركات ومراد، 2019، ص 138)**

هو مناخ عام، ومستمر يضمن نشاط المنشآت الاقتصادية على نحو ديناميكي دائم يجتذب الاستثمارات، وهو يشمل جميع جوانب نشاط الشركة ومحيطها. **(سعيفان، 2000، ص 108)**

ومن خلال التعاريف السابقة لمناخ الاستثمار، يمكن القول أن: مناخ الاستثمار يشير إلى الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية التي تؤثر على حركة رؤوس الأموال، حيث يفضل المستثمرون الانتقال من الأوضاع السيئة إلى الأفضل. حيث يتضمن مناخ الاستثمار العوامل التي تحدد الفرص والحوافز للشركات، مع التركيز على تأثير السياسات الحكومية وموضوع الفساد والمصداقية. كما يعتبر المناخ استثماريا دائما وديناميكيا يجذب الاستثمارات، ويؤثر على التكاليف والمخاطر المتعلقة بالاستثمار. يتطلب اتخاذ قرار الاستثمار بيئة قانونية واقتصادية مستقرة، مما يعزز من أمان حقوق الملكية والامتثال للقوانين.

2-أهمية مناخ الاستثمار في الاقتصاد:

ترجع أهمية المناخ الاستثماري الجيد إلى تحقيق الثقة للمستثمر وزيادة عامل الأمان من مخاطر الاستثمار، وخاصة انسياب الأموال من الخارج إلى داخل الدولة المستثمر بها، وهنا يحقق المناخ بذلك مساهمة فعالة في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومواجهة المتغيرات العالمية، والتكتلات الاقتصادية الدولية، وكذلك ظاهرة العولمة وما تحققه من تنافسية عالمية بالإضافة إلى الثورة التكنولوجية العالمية السائدة. وتكمن الأهمية في توفير وتهيئة مناخ الاستثمار في العناصر التالية:

-العمل على توفير بيئة استثمارية جاذبة للاستثمارات تعمل على القضاء على المعوقات الاستثمارية، موفرة فرصا للاستثمار في جميع المجالات.

-توفير بيئة اقتصادية ذات سياسات اقتصادية فعالة تعمل على علاج الاختلالات الاقتصادية لتحقيق معدلات نمو مرتفعة.

-إيجاد قطاع مالي يتميز بالمرونة والقدرة على الاستجابة للمتغيرات الاقتصادية، ويكون ذا كفاءة للتنافس مع المؤسسات المالية العالمية لجذب الاستثمارات داخل الدولة، وعدم قصر القطاع المالي على المؤسسات المصرفية، وتوفير أجهزة للرقابة الضريبية والتمويلية والقانونية في إطار قانوني ومحاسبي، بغرض جذب المدخرات المحلية، واستثمارها، حيث يعتبر القطاع المالي المحرك المحوري للمناخ الاستثماري الجيد.

-التوسع في العوامل الجاذبة للاستثمارات مثل تكوين الإطارات البشرية كونها أحد مصادر الاستثمار الرئيسي.

-العمل على توفير قاعدة بيانات ومعلومات متطورة ومواكبة للتغيرات المستمرة في الأسواق وتسهيل الحصول عليها بواسطة كافة المستثمرين.

-أهمية أن يكون للدولة دورا رقابي رسمي لجذب الاستثمار مع تحديد مجالات التدخل الحكومي، وعدم تغير السياسات المتبعة بتغير الحكومات. **(بوخاري ومداح، 2019، ص 38)**

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في مناخ الاستثمار (السياسية، الاقتصادية، القانونية، الاجتماعية، التكنولوجية).

هناك مجموعة من المقومات المتعارف عليها دوليا تسهم في توفير المناخ الجاذب للاستثمار، إذ يعد وجودها في بلد ما مؤشرا على قدرة هذا البلد على توفير بيئة استثمارية مشجعة على الاستثمار سواء من قبل المستثمرين المحليين أم الأجانب بما يؤهل هذا البلد على زيادة حجم الاستثمارات في الاقتصاد الوطني فيما يلي:

أ- الاستقرار السياسي والأمني:

مما لا شك فيه أن التغيرات السياسية العميقة والمتسارعة تؤثر وبشدة على أداء الاقتصاد ولا سيما مناخ الاستثمار وتدفقاته سواء تعلق الأمر باستثمار محلي أو أجنبي، كما أن معظم الدراسات الحديثة والتجاري العملية الدولية تؤكد أهمية الاستقرار السياسي في الحفاظ على تحقيق معدلات مرتفعة ومستدامة للنمو الاقتصادي واستقطاب الاستثمارات الخارجية. ويتأثر المناخ السياسي والأمني بمجموعة من العوامل، نوجزها فيما يأتي:

- مدى تمتع الدولة بالاستقرار السياسي وخلوها من الاضطرابات الأهلية والأمنية وتمتعها بعلاقات سياسية مستقرة مع الدول الأخرى وخاصة المجاورة لها.

- مدى توافر الضمانات ضد المخاطر غير التجارية بين الدولة المستقبلة وجهات من خارجها.

- مدى التزام الدولة المضيفة بما تتضمنه قوانينها للاستثمار، وما تعقده من اتفاقيات مع المستثمرين، ومدى مراعاة مصلحة المستثمر من قبل المسؤولين عند تفسيرها وتنفيذها.

ب- الاستقرار الاقتصادي:

يعد وجود بيئة اقتصادية كلية مرحبة بالاستثمار، وتتمتع بالاستقرار والثبات، من العناصر الأساسية في تشجيع الاستثمار بصفة عامة والاستثمار الأجنبي بصفة خاصة، لأنها تعطي انطباعا جيدا لكل من المستثمر المحلي والأجنبي؛ فالبيئة الاقتصادية المستقرة والمحفزة والجاذبة للاستثمار تتميز بعدم وجود عجز في الميزانية العامة ويقابله عجز مقبول في ميزان المدفوعات، ومعدلات متدنية للتضخم وسعر صرف غير مغالي فيه وبنية سياسية ومؤسسية مستقرة وشفافية يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي والتجاري والاستثماري، فضلا عن اهتماماها بتحرير الاقتصاد والانفتاح على العالم الخارجي التي تعد متطلبات أساسية لتدفق الاستثمار.

ت- الإطار التشريعي والتنظيمي للاستثمار:

يعد التشريع أداة لترجمة السياسة الاستثمارية للدولة أو للتعبير عنها في نواحيها الاقتصادية والمالية والإدارية وغيرها كافة، لذلك فإن تهيئة البيئة القانونية من خلال وضوح القوانين المنظمة للاستثمار واستقرارها يعد مطلبا جوهريا لتحسين بيئة الاستثمار، ورفع درجة الثقة في جدارة النظام الاقتصادي ككل، فالحماية القانونية وتسيير المعاملات والإجراءات التي يوفرها الإطار القانوني السليم كلها أمور تشجع على الاستثمار، وتسهم في منح المستثمر الشعور بالاستقرار الحقيقي المطلوب للاستثمار الطويل الأجل، فبقدر نجاح الدول في إصدار التشريعات الملائمة لأوضاعها الداخلية والمتجاوبة مع الأوضاع العالمية، بقدر ما تنجح في الحصول على المزيد من الاستثمارات، وأشارت الدراسات إلى أن البيئة القانونية الملائمة للاستثمار يجب أن يساندها نظام سياسي وقضائي كفء، وإلا يكون هناك تضارب في القوانين والقرارات الخاصة بالاستثمار أو كثرة في تعديلاتها فضلا عن أن تكون المرونة هي سمة القوانين وقرارات الاستثمار، لذلك فإن عدم شفافية التشريعات ووضوحها يقلل تحفيز المستثمرين نحو اتخاذ قرارات الاستثمار، فعدم التأكد من استمرار السياسات، وتوقع العدول عن القوانين المطبقة يمثل عاملا جوهريا في إعاقة التوسع الاستثماري، كما أن عدم الاستقرار التشريعي يجعل المستثمرين يترددون في الاختيار ما بين القيام باستثمارات جديدة أو الاتجاه نحو المشروعات ذات العائد الكبير والسريع.

بالإضافة إلى ذلك تعد البيئة التنظيمية والمؤسسية ذات أهمية بالغة في إطار التعامل مع المستثمرين، نظرا لتأثيرها على تكلفة المعاملات، وعلى تقليل درجة التيقن أو زيادتها بالنسبة للمستثمرين المحتملين، فكلما كان النظام الإداري القائم على إدارة الاستثمار يتميز بسلاسة الإجراءات ووضوحها، وعدم تفشي البيروقراطية، وتبسيط قواعد الموافقة على الاستثمار من خلال إنشاء مراكز الخطوة الواحدة داخل الدولة، كلما أدى ذلك إلى جذب الاستثمار والعكس صحيح، وكلما كانت المعلومات والبيانات التي يحتاجها المستثمر متوافرة بشكل تفصيلي ودقيق وفي الوقت المناسب أدى ذلك إلى زيادة جذب الاستثمار.

إن الأهمية النسبية لمختلف العناصر السابقة ذكرها تختلف من مستثمر لآخر تبعا لاختلاف أهدافهم الاستثمارية وميولهم ورغباتهم وتجاربهم السابقة والقطاعات الاقتصادية التي يفضلون الاستثمار فيها. **(ريحان وهوام، 2017، ص 344-346)**

المطلب الثالث: مؤشرات قياس مناخ الاستثمار:

هناك مجموعة من المؤشرات المستخدمة في تقييم مناخ الأعمال كالمؤشرات الاقتصادية للدولة مثل معدل النمو ومعدل البطالة والميزان التجاري غيرها، وهناك مجموعة أخرى من المؤشرات الصادرة عن مؤسسات وهيئات دولية والمتمثلة فيما يلي:

1-مؤشر سهولة أداء الأعمال: The easy of doing business index

وهو عبارة عن مؤشر مركب تصدره مجموعة البنك الدولي سنويا منذ عام 2113 يقيس الأنظمة التي تعزز أو تعيق النشاطات التجارية للاقتصاديات الدول المختلفة، يساعد على معرفة مدى ملائمة البيئة التنظيمية لبدء وتشغيل شركة محلية، ويتم ترتيب الاقتصاديات حسب سهولة القيام بالأعمال التجارية من 1 إلى 190، وقد جاء تقرير 2019 لممارسة أنشطة الأعمال تحت عنوان التدريب من أجل الإصلاح، وقد غط مؤشر هذا العام 190 اقتصاد(World Bank, 2019) ، ويضم التقرير عشر المؤشرات الرئيسية: بدء نشاط تجاري، استخراج تراخيص البناء، الحصول على الكهرباء، تسجيل الملكية، الحصول على الائتمان، حماية المستثمرين الأقلية، دفع الضرائب، التجارة عبر الحدود، إنفاذ العقود، تسوية حالات الإعسار، مع إعطاء وزن متساو لكل مؤشر.

2.2.مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار:

يصدر من قبل المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، التي تقوم بإصدار تقرير سنوي عن مناخ الاستثمار في الدول العربية منذ 1985، وتم تطوير هذا المؤشر سنة 2012، حيث انطلق بناؤه على أساس جاذبية الدولة للاستثمارات الأجنبية والتي تعرف حسب الأدبيات الاقتصادية على أنها :قدرة البلد في فترة زمنية محددة على جذب المشاريع الاستثمارية والفرص الاقتصادية المجدية في مجالات متعددة واستقطاب عناصر الإنتاج المتنقلة من شركات ورؤوس أموال وخبرات ومبدعين في مختلف الميادين وتتوقف هذه الجاذبية على ثلاث مجموعات رئيسية تم بناء المؤشر من خلالها(مجموعة المتطلبات الأساسية، مجموعة العوامل الكامنة، مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية)، وتتألف كل مجموعة من عدد من المؤشرات الفرعية، حيث يبلغ عددها الإجمالي إحدى عشر مؤشرا، والتي تتفرع بدورها إلى 52 متغيرا كميا، وتمثل غالبيتها العظمى متوس قيمة المتغير خلال السنوات الثلاثة وذلك من أجل تقليل آثار التقلبات في البيانات الناجمة عن الصدمات الخارجية والداخلية التي قد تبعد مؤقتا بعض المتغيرات عن مستواها العادي.

3-مؤشر كوفاس coface للمخاطر القطرية:

تصدره الشركة الفرنسية للتأمين على التجارة الخارجية "كوفاس" والتي تحمل اسم: compagnie française d'assurance spécialisée dans l'assurance-crédit à l'exportation وهي مؤسسة فرنسية متخصصة في التأمين التجاري العالمي تأسست سنة 1946، وبدأت أعملها تتوسع تدريجيا على المستوى الدولي ابتداء من سنة 1992 حتى أصبحت تشكل شبكة عالمية مكونة من وكالات وشركات تأمين وشركات خصم، تقوم على تقديم خدمات تأمين ائتمانية متخصصة في 66 دولة، وقد بلغ دخلها الصافي لعام 2017 ما يقارب 83.2 مليون أورو.

تقوم بإصدار تقارير للمخاطر القطرية ل 160 دولة ويشمل التقرير مجموعة من المؤشرات الرئيسية وهي :استقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية الاقتصاد، المخاطر المالية للدولة، المخاطر السياسية، مخاطر بيئة الأعمال، متوس قدرة الشركات على الوفاء بالتزاماتها، وتصنف البلدان حسب درجة المخاطر إلى A1 مخاطر ضعيفة جدا، A2 مخاطر ضعيفة،A3 مخاطر مرضية، A4 مخاطر معقولة، Bمخاطر مرتفعة نسبيا، C مخاطر مرتفعة، D مخاطر مرتفعة جدا، E مخاطر كبيرة.

يصدر سنويا منذ سنة 1979 عن المنتدى الاقتصادي العالمي لرجال الأعمال المعروف بدافوس، ومقره في سويسرا، حيث يقوم بترتيب الاقتصاديات حسب قدرتها التنافسية والتي يعرفها بأنها "مجموعة من المؤسسات والسياسات والعوامل التي تحدد مستوى إنتاجية البلد"، على أساس أن ا لإنتاجية تؤدي إلى رفع مستويات النمو والدخل، ويقوم بتقسيم القدرة التنافسية للبلدان إلى 12 مجالا أو عمودا يمكن إدراجها في أربع مجموعات رئيسية وهي: البيئة التمكينية، رأس المال البشري، الأسواق، ونظام الابتكار، ويحتوي مؤشر التنافسية العالمي لهذا العام على 98 مؤشرا فرعيا (world economic forum, 2019) ، وما تجدر الإشارة إليه أن تقرير التنافسية العالمي يتميز بالتعديل المستمر في منهجية العمل، حيث تم العمل بآخر تعديل سنة 2018 الذي غط 140.

4-مؤشر الحرية الاقتصادية: Index of economic freedom

يصدر من طرف معهد هيريتاج منذ عام 1995، ويقوم بتقييم السياسات الحكومية والأوضاع الاقتصادية سنويا في 186 دولة، ويبنى هذا المؤشر من منطلق أن الحرية الاقتصادية هي حق من حقوق الإنسان، ونابعة من حقه في العمل والإنتاج والاستهلاك والاستثمار بحرية كاملة، ودون تدخل الدولة سواء في حركة العمالة أو رأس المال والسلع، وتكمن فائدة الحرية هنا في العلاقة الايجابية بينها وبين الأهداف الاجتماعية والاقتصادية المحققة (صحة وبيئة أنظف، ارتفاع نصيب الفرد من الثروة، التنمية البشرية، الديمقراطية، القضاء على الفقر....)، ويقاس المؤشر على أساس اثنا عشر من العوامل الكمية والنوعية

مقسمة إلى أربع فئات عريضة هي: سيادة القانون (حقوق الملكية، نزاهة الحكومة، الفعالية القضائية)، الحجم الحكومة(الإنفاق الحكومي، العبء الضريبي، الصحة المالي)، الكفاءة التنظيمية (حرية أداء الأعمال، حرية العمل، الحرية النقدية) ، الأسواق المفتوحة (حرية التجارة، حرية الاستثمار، الحرية المالية).

ويحسب المؤشر عن طريق حساب متوسـ الحريات الاثنا عشر، ويعطي نفس الوزن لكل مؤشر، ويتم تصنيف البلدان ضمن فئات موزعة من 1 إلى 111 كما يلي: **(The heritage foundation, 2019)**

- حرة من 80 إلى 100.
- حرة إلى حد كبير من 70 إلى 79.9.
- حرة إلى حد ما من 60 إلى 69.9.
- غير حرة إلى حد كبير 50 إلى 59.9.
- مقموعة من 0 إلى 49.9.

5-مؤشر التنمية البشرية: Human Development Index

هو مؤشر مركب وضعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 1990 من أجل قياس مستوى التنمية داخل أكثر من 180 بلدا في العالم، ويتم حساب هذا المؤشر سنويا، وينشر ترتيب البلدان وفقا للنقطة التي حصلوا عليها في تقرير للتنمية البشرية، ويتكون هذا المؤشر من ثلاث أبعاد أساسية للتنمية البشرية وهي عيش حياة مديدة وصحية تقاس بمتوسـ العمر المتوقع عند الولادة، والقدرة على اكتساب المعرفة تقاس بمتوسـ سنوات الدراسة والعدد المتوقع لسنوات الدراسة، والقدرة على تحقيق مستوى معيشي لائق تقاس بنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي. وتنحصر قيمة المؤشر بين صفر وواحد، وكلما كانت هذه النقطة أقرب إلى واحد كان مستوى التنمية البشرية للبلد المعني عاليا، والعكس صحيح، ويغطي المؤشر 188 بلدا وتصنف البلدان إلى أربع مجموعات كما يلي:

1-تنمية بشرية مرتفعة جدا: قيمة المؤشر 0.8 أو أكثر.

2-تنمية بشرية مرتفعة: قيمة المؤشر من 0.700إلى 0.799.

3-تنمية بشرية متوسطة: قيمة المؤشر من 0.550 إلى 0.699.

4-تنمية بشرية منخفضة: قيمة المؤشر أقل من 0.550. **(بضياف وبراهمية، 2019، ص 788-789)**

المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر المفهوم والأهمية.

المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) و أنواعه.

1- تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI):

تعرف منظمة التجارة العالمية الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه "ذلك النشاط الذي يحصل عندما يقوم مستثمر في بلد ما (البلد الأم) بامتلاك أصول أو موجودا في بلد آخر (البلد المضيف) مع وجود النية في إدارة أو امتلاك تلك الأصول أو الموجودات". **(زغيب وغلاب، 2024، ص 315)**

تعرفه المنظمة الاقتصادية لدول جنوب شرق آسيا بأنه: " كل نوع من أنواع الموجودات والمتضمن الأملاك المنقولة وغير المنقولة وغيرها من الممتلكات مثل الرهونات العقارية والخطوط الإنتاجية والتعهدات، بالإضافة إلى الأسهم والسندات ذات الفائدة للشركة فضلا عن الحقوق النقدية وحقوق الملكية الفكرية وامتياز الأعمال الخاص بالزراعة أو استغلال المصادر الطبيعية". **(ميدون، 2020، ص 37)**

2- أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI):

تعتبر أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر المستثمرين الأجانب مسارات أو طرق أو أساليب لدخول الأسواق أو غزوها، وتشير الدراسات والأبحاث الاقتصادية إلى وجود أشكال كثيرة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة يمكن تصنيفها حسب معيار الهدف من الاستثمار، معيار مجال الاستثمار ومعيار الملكية، وهي كما يلي:

أولا-أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر حسب معيار هدف المستثمر:

حسب هذا المعيار يتم تقسيم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأشكال التالية:

- **الاستثمار الباحثة عن الثروات الطبيعية:** وهو الأكثر شيوع في الدول النامية، يهدف هذا النوع من الاستثمار إلى استغلال الميزة النسبية للدول ولاسيما تلك الغنية بالمواد الأولية كالنف والغاز والمنتجات الزراعية، فضلا عن الاستفادة من انخفاض تكلفة العمالة أو وجود عمالة ماهرة ومدربة.

- **الاستثمار الباحث عن الأسواق:** يعد هذا النوع من أهم أنواع الاستثمارات الأجنبية التي سادت قطاع الصناعة في الستينات والسبعينات من القرن الماضي، أثناء تطبيق سياسة إحلال الواردات التي تتضمن عدة إجراءات حمائية لدعم الصناعات المحلية في مواجهة المنافسة الأجنبية، فيظهر هذا النوع من الاستثمار الأجنبي عوضا عن التصدير بسبب وجود القيود المفروضة على الواردات في الدولة المضيفة، ويتجه هذا النوع من الاستثمار إلى الدول ذات الأسواق كبيرة الحجم.

- **الاستثمار الباحث عن الكفاءة:** يتم هذا النوع من الاستثمار عندما تقوم الشركات الأجنبية المستثمرة بتركيز جزء من أنشطتها في الدول المضيفة بهدف زيادة الربحية، فقد أدى ارتفاع الأجور في الدول الصناعية إلى نقل أو تحريك أجزاء من عملية الإنتاج لصناعة معينة من البلد الأم إلى البلد المضيف وخاصة إذا كانت هذه العمالة مدربة، ويتميز هذا النوع من الاستثمارات بآثاره التوسعية على تجارة الدولة المضيفة، كما يؤدي إلى تنويع صادراتها فضلا عن آثاره التوسعية على الاستهلاك عن طريق استيراد كثير من مدخلات الإنتاج.

- **الاستثمار الباحث عن أصول استراتيجية:** يتعلق هذا النوع بقيام الشركات بعمليات تملك أو شراكة لخدمة أهدافها الاستراتيجية، حيث يقوم المستثمر في هذا النوع من الاستثمار بعمليات الاندماج أو التملك التي تتم عبر الحدود في مختلف الأنشطة الاقتصادية وذلك من أجل تعزيز مكانته العالمية.

ثانيا: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر حسب معيار دوافع المستثمر:

يندرج ضمن هذا المعيار الأشكال التالية:

- **الاستثمار الأجنبي المباشر الأفقي:** يحصل حين دخول الشركة المستثمرة إلى الدول المضيفة بغرض إنتاج السلع نفسها أو سلع مشابهة للسلع المنتجة محليا، ولذلك فهو يعتبر تنويعا جغرافيا لخ إنتاج الشركة، يجلب هذا النوع من الاستثمار الخبرة والتكنولوجيا وتجهيز الدولة المضيفة بالقدرات الإنتاجية والتسويقية والإدارية وتوزيع المنتج.

- **الاستثمار الأجنبي المباشر العمودي:** يحصل عندما تقوم الشركة المستثمرة بتحويل المواد الخام أو إنتاج السلع الوسيطة في البلد المضيف لإدخالها في إنتاج المنتجات النهائية، وتقوم البلدان المستقبلة لهذا الشكل من الاستثمار بوضع سياسات استثمار مرهونة بدخول كميات كبيرة من رأس المال الأجنبي، فضلا عن اهتمامه بالتصدير وهو شرط للدخول إلى الدولة المضيفة، إذا يمكن القول أن الاستثمارات العمودية تقدم أثر تكاملي على الاقتصاد مما يخلق روابط خلفية وأمامية.

- **الاستثمار الأجنبي المباشر المختلط:** هو الاستثمار الذي يشمل النوعين معا، أي مزيج بينهما.

ثالثا: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر حسب معيار الملكية:

يشير هذا المعيار إلى درجة تملك المستثمر الأجنبي لمشروع الاستثمار، فقد يكون تملك جزئي أو مطلق، وتعتبر أشكال الاستثمار الأجنبي وفقا لهذا المعيار هي الأكثر شيوعا، وتتمثل فيما يلي:

- **الاستثمار المشترك Joint Venture:** يسمى أحيانا بالاستثمارات الأجنبية الثنائية حيث تقوم شراكة بين المستثمر الأجنبي والمستثمر المحلي المتمثل بالقطاع الحكومي أو الخاص، أو المختلط، والمشاركة هنا لا

تقتصر على أ رس المال فق بل تمتد أيضا إلى الخبرة والإدارة وبراءة الاختراع والعلامات التجارية،...إلخ. ويرجع سبب ظهور هذه المشاركة إلى موقف الدول المضيفة ولاسيما الدول النامية من الشركات المتعددة الجنسيات، إذ وضعت قيودا كثيرة على ملكية المشروعات المقامة على أراضيها، لذلك يعتبر الاستثمار المشترك أكثر الأشكال تفضيلا وقبولا عند الدول النامية لأسباب سياسية واجتماعية أبرزها تخفيض درجة التحكم من قبل المستثمر الأجنبي في الاقتصاد المحلي والاستقلال عن الدولة المتقدمة، فضلا عن تمكينها من الحصول على الموارد التكنولوجية والإدارية من دون أن تتخلى عن حقها في السيطرة على المشاريع المقامة على أراضيها. ومن مزايا هذا الشكل من الاستثمار الأجنبي المباشر زيادة تدفق الأموال إلى الدول المضيفة وتخفيف الأعباء المالية التي يتحملها اقتصاد البلد المضيف، إضافة إلى رفع المستوى التكنولوجي وزيادة مستوى التشغيل، ناهيك عن زيادة فرص التصدير ومعالجة الاختلالات في ميزان المدفوعات.

الاستثمارات الأجنبية المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي: Wholy-Owend Foreign Investment

وهي أكثر الأنواع تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسيات، حيث تقوم باستثمار جزء من رأس مالها في دولة أخرى من خلال مشروعات إنتاجية أو خدمية مملوكة لها بالكامل، أي نقل مهاراتها الإدارية والفنية والتسويقية والتمويلية ومهارات أخرى إلى بلد المضيف في شكل مؤسسة تحت سي رتها الكاملة، وتحصل الشركات المتعددة الجنسية على الملكية الكاملة للمشروع في البلد المضيف عند قيامها بإحدى العمليتين التاليتين:

- **إنشاء فرع جديد Greenfield investement:** أي إنشاء وحدات جديدة للإنتاج ويتميز هذا النوع من الاستثمار بإمكانية أن تختار الشركة الأجنبية المستثمرة موقع المشروع أو امتلاك حق الإشراف والسيطرة على مختلف نشاطاته وأهدافه، ويعاب عليه المدة التي يقضيها المستثمر الأجنبي المباشر في إنشاء الفرع الجديد، مقارنة بالأشكال الأخرى والتي تسمح بالتوطّن السريع.
- **قيام المستثمر الأجنبي (اقتناء شركة قائمة) Brownfield Investement:** موجودة من قبل بشراء الشركات القائمة في الدول المضيفة واستعداده لتحمل تبعات مثل هذا الاستثمار وذلك لما يقدمه من مزايا أهمها الحصول على طاقات إنتاجية وتسويقية، جاهزية شبكة التوزيع، مؤهلات اليد العاملة، الحصول على حصة من سوق البلد المضيف.

- **الاستثمار في المناطق الحرة Free Zones:** تعتبر المناطق الحرة شكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر يكون التعامل فيها خاضع لقوانين خاصة به تنظم له عملية إنشاء المشروعات الاستثمارية، إذ تتمتع هذه الأخيرة بإعفاء من كامل الرسوم والضرائب المفروضة على المشروعات الاستثمارية في الدولة المضيفة.

وتعرف المناطق الحرة بأنها: مساحة جغرافية محدودة غير خاضعة لأي حقوق جمركية أو ضريبية، حيث يسمح فيها بحرية التجارة وتداول البضائع (استيراد، تصدير، تخزين ومعالجة البضائع)، والتصنيع والخدمات. وتهدف المناطق الحرة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وهذا من خلال الإعفاءات والحوافز المغرية التي تقدم في إطارها، زيادة عن ذلك توفير النقد الأجنبي وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال ترويج الصادرات، فضلا عن نقل التكنولوجيا والخبرة الفنية والإدارية.

- **مشاريع أو عمليات التجميع Assembly Operations:** تنشأ هذه المشروعات من إبرام اتفاقية بين المستثمر الأجنبي والمستثمر المحلي الخاص أو الحكومي أو الاثنين معا، يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين لتجميعه ليصبح منتجا نهائيا كما يقوم الطرف الأجنبي أيضا بتقديم الخبرة أو المعرفة اللازمة الخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع، عمليات التشغيل والتخزين والصيانة...، التجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد مادي يتفق عليه. وقد تأخذ مشروعات التجميع شكل الاستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل للمشروع من قبل الطرف الأجنبي، وقد تكون في شكل اتفاقية لا تتضمن أي ملكية للطرف الأجنبي وبالتالي يكون الاستثمار مشابها لأشكال الاستثمار غير المباشر في مجال الإنتاج. **(بوصفصاف، 2023، ص 92-95)**

المطلب الثاني: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الاقتصاديات النامية.

1-أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الاقتصاديات النامية من الناحية النظرية:

تجدر الإشارة إلى أن هناك جدلا مستمرا بين الاقتصاديين حول جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وسنعرض هنا وجهتي نظر المدرسة التقليدية والمدرسة الحديثة حتى نتمكن من الحكم على الدور الذي تلعبه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية المضيفة. فوجهة النظر التقليدية تشير إلى أن معظم الفوائد تعود على الاستثمار الأجنبي المباشر ممثلا في الشركات متعددة الجنسية -باعتبارها أكثر الأشكال انتشارا-وتستند في تأكيد ذلك على المبررات الآتية:

أ-إن حجم رؤوس الأموال التي تغادر الدول النامية بسبب عملية تحويل الأرباح، أكثر من حجم رؤوس الأموال التي تتدفق إليها في شكل استثمارات أجنبية مباشرة، الأمر الذي يؤدي إلى تزايد حاجة الدول النامية للتمويل، فتضطر إلى الاقتراض وبذلك ترتفع مديونيتها.

ب-إن الشركات متعددة الجنسية تكرس ظاهرة الازدواج في الاقتصاد الوطني حيث يقسم إلى مشروعات جديدة أجنبية تعمل بأحدث التقنيات ويتقاضى عمالها أجور عالية، وأخرى وطنية تقليدية بمرتبات منخفضة، مما يترتب عليه زيادة الفجوة بين الفقراء والأغنياء نتيجة سوء توزيع الدخل القومي.

ت-إن طبيعة التقنية المستخدمة من قبل الشركات متعددة الجنسية لا تتلاءم مستوياتها مع ظروف الدول النامية وذلك لأنها -أي التقنية-اخترعت وجددت لتتلاءم وظروف الدول الصناعية، ولا يمكن نقل بعضا النامية، منها إلى الدول النامية إلا بتكاليف باهضة وبشروط قاسية تعجز الدول النامية عن الوفاء بها، بالإضافة إلى صعوبة استيعابها من قبل العناصر البشرية في الدول المضيفة نظرا لمحدودية التكوين والتأهيل.

ث-إن طبيعة السلع والخدمات التي تجذب الشركات متعددة الجنسية هي تلك التي تحقق الربح الوفير، وتتناسب مع حاجات وأذواق المستهلكين ذوي الدخول المرتفعة، الأمر الذي قد يتسبب في تشويه أنماط الانتاج والاستهلاك لشريحة عريضة من الأفراد، كما قد يؤدي إلى تناقص القدرة على الادخار نتيجة زيادة الانفاق الاستهلاكي.

ج-تتسبب أنشطة الشركات متعددة الجنسية التي تتوطن في الدول النامية في تفاقم مشكلة البيئة، خاصة في الصناعات الاستخراجية النفطية، والتعدينية، والصناعات البتروكيماوية وصناعة الاسمنت، وذلك لأنها تستعمل تقنيات ومصانع متقدمة محظورة في دولها الأصلية نتيجة لزيادة الاهتمام بتوفر المعايير البيئية والصحية، في حين لا يوجد ذلك الاهتمام بنفس الدرجة في الدول النامية.

ح-إن وجود الشركات متعددة الجنسية قد يؤثر بصورة مباشرة على سيادة الدولة المضيفة واستقلالها من خلال:

- اعتماد التقدم التكنولوجي في الدول المضيفة على دول أجنبية.
- خلق التبعية الاقتصادية لهذه الدول تجاه الدولة الأم للشركات الأجنبية.
- قد تمارس الشركات متعددة الجنسية الكثير من الضغوط على المؤسسات السياسية في الدولة المضيفة.
- ويترتب على العوامل السابقة خلق التبعية السياسية.
- في حالة الاقتصاديات الصغيرة يصعب السيطرة على السياستين النقدية والمالية في الدول المضيفة، لمقدرة الشركات متعددة الجنسية على توفير أموالا طائلة من الخارج تؤثر سلبا على ميزان المدفوعات وسعر الصرف ومعدلات التضخم.

أما التوجه الحديث فيعارض وجهة النظر التقليدية بشأن جدوى الاستثمار الأجنبي المباشر باعتبار أن هذا الاستثمار تحكمه المصالح المشتركة مع الدول المضيفة حيث يحصل كل طرف على عوائد أو منافع معينة، غير أن حجم ونوع هذه المنافع التي تحصل عليها الأطراف يتوقف أساسا على السياسات المنتهجة

من الطرفين، ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن للاستثمار الأجنبي المباشر أهمية بالغة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية وذلك من خلال:

أ -الاستغلال الأمثل والاستفادة من الموارد المادية والبشرية المتوفرة في الدولة المضيفة.

ب -خلق فرص جديدة للعمالة وتخفيض نسبة البطالة في الدول النامية المضيفة.

ت- المساهمة في تدريب اليد العاملة المحلية.

ث-نقل التقنيات التكنولوجية في مجالات الإنتاج والتسويق وممارسة الأنشطة والوظائف الإدارية وغيرها.

ج-المساهمة في خلق علاقات اقتصادية بين قطاعات الإنتاج والخدمات داخل الدولة المضيفة، مما يساعد في تحقيق التكامل الاقتصادي بها.

ح-خلق أسواق جديدة للتصدير وبالتالي خلق وتنمية علاقات اقتصادية بدول أخرى والحد من الواردات في نفس الوقت.

خ-المساهمة في تحسين ميزان المدفوعات للدول المضيفة عن طريق زيادة احتمالات فرص التصدير وتقليل الواردات وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية.

د-تنمية المنافسة المحلية حيث أن وجود الشركات متعددة الجنسية-مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة- يمكن أن يساهم في كسر الاحتكار المحلي لبعض الشركات الوطنية وبالتالي تزداد درجة المنافسة بين الشركات العاملة سواء كانت وطنية أو أجنبية.

2-أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الاقتصاديات النامية من الو اقع العملي:

كان الاعتقاد السائد في الدول النامية أن الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة لتحويل الموارد الاقتصادية من الدول المضيفة إلى الدول الأم لهذا الاستثمار، ولكن الواقع الحالي أثبت أن معظم الدول النامية أصبحت تدرك أهمية هذا الاستثمار لذلك اتجهت إلى تحسين مناخها الاستثماري سعيا وراء اجتذابه وعيا منها بدوره الايجابي في تطوير اقتصادياتها الوطنية، ولعل أهم ما يؤكد ذلك:

أ-قيام معظم الدول النامية بتبني عدد من الإصلاحات الاقتصادية، المالية والهيكلية، وتكثيف الجهود لأجل الاستمرار فيها واتخاذ مختلف التدابير لأجل تمكين اقتصادياتها من التكيف مع التحديّات العالمية الجديدة، ومن ثم بناءها على أسس متينة لتمكينها من التعامل بكفاءة وإيجابية مع تلك التحديات.

ب-قيام معظم الدول النامية بتحرير السياسات العامة واتّخاذ تدابير أكثر تحررية وملائمة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال سعي الكثير منها بشكل متفاوت إلى تكثيف الجهود من أجل تحسين المناخ الاستثماري فيها وجعله آمنا ومستقرا، لكون أن هذا الأخير له أثر مهم على القرارات المتعلقة باختيار مواقع الاستثمار من قبل الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى جانب فتح الأسواق المالية وإعطاء الحرية الكاملة للشركات الأجنبية.

ج-**إبرام** عدد من الاتفاقيات المتعلقة بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وحمايته من المخاطر التي قد تواجهه في هذه الدول.

وفي هذا السياق سنحاول بشكل جوهري أن نوضح أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول النامية من خلال النقاط الآتية:

- المساهمة في تمويل التنمية.
- أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تدعيم التجارة الخارجية.
- أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا ومؤهلات استخدامها.
- المساهمة في الحد من البطالة.
- المساهمة في تحسين وضعية ميزان المدفوعات.

أ-المساهمة في تمويل التنمية: إن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في سد فجوة الموارد المحلية وفجوة التكنولوجيا والمهارات تعد معيارا مهما لقياس جدوى هذا الاستثمار، ويقاس هذا الأثر من خلال دوره في سد الفجوة بين الموارد الوطنية المطلوبة وحجم الموارد المحلية الفعلية، إضافة إلى دوره في سد فجوة المهارات الفنية ونقل التكنولوجيا إلى الدول المضيفة، حيث يعتبر هذا النوع من الاستثمار الخ الناقل لرؤوس الأموال والخبرة الفنية والتقنية.

وتتمثل الموارد الأجنبية المحولة إلى الدول المضيفة في رؤوس الأموال الأجنبية والخبرة الفنية والتقنية، ففي الحالات التي يتجه فيها الاستثمار الأجنبي المباشر نحو قطاع معين، فإنه يشكل جزء مهما من رؤوس الأموال المستثمرة في هذا القطاع، بل ويشكل أيضا جزء قد يكون مهما من الاستثمار الكلي للدولة. وهكذا تبق الاستثمارات الجديدة في بعض الدول النامية كالصين وإندونيسيا ممولة بالأصل من موارد أجنبية، الأمر الذي يدل على أن هذا الاستثمار يؤدي دورا رئيسيا في تمويل بعض القطاعات الاقتصادية في الدول النامية كالطاقة والنقل والصناعات التحويلية.

كما يظهر الأثر الايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على صعيد التمويل، عندما تخلق الموجة الأولى من هذا الاستثمار تيارا لاحقا من الاستثمار تجاه الدولة المضيفة، لأن نجاح تجربة الاستثمار الأولى يحفز

رأس المال الخاص على الاستثمار في هذه الدولة، وخاصة في حالة الدول التي تمتاز بعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي.

وقد أكدت التجارب العملية على أن النجاح لأول مشروع يدفع المستثمر الأساسي إلى توسيع استثماراته من جهة، وتشجيع المستثمرين الآخرين على إتباع الطريق ذاته من جهة أخرى.

كما أن نجاح الاستثمار الأجنبي ذاته في دولة معينة يمثل عاملا محفزا للطبقات الغنية في هذه الدولة على المساهمة في المشروعات الأجنبية أو إقامة مشروعات مماثلة أو إقامة مشروعات مكملة لتلك الشركات الأجنبية.

ب-أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تدعيم التجارة الخارجية: تعتبر التجارة الخارجية احدى القنوات الرئيسية التي ينتقل من خلالها تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي. ويحدث ذلك عند تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدول المضيفة مصطحبة معها جملة من التكنولوجيات وشبكات الانتاج والتسويق الدولية إضافة إلى العلامات التجارية.

وللتعرف على تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التصدير ينبغي التفرقة بين مسألتين هما:

1-الأثر المباشر: ويتمثل في زيادة القدرات التصديرية لفروع الشركات متعددة الجنسية إلى الأسواق الخارجية، نظرا لما تتمتع به من امكانيات تؤهلها لإجراء العمليات التصنيعية على المواد الأولية، وابرام عقود التصدير للخارج، بالإضافة إلى مهاراتها التسويقية، وبالتالي تغيير استراتيجية التصنيع لترقية الصادرات.

2-الأثر غير المباشر: ينشأ نتيجة توفر مجموعة من المزايا المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للشركات متعددة الجنسية، وذلك من خلال:

- نقل التكنولوجيا الحديثة في مجال الانتاج التصديري إلى الشركات المحلية، وبالشكل الذي يؤدي إلى تغيير الخصائص التكنولوجية للمنتجات المحلية وعناصر الانتاج.
- نقل المهارات المهنية إلى الدول المضيفة.
- استفادة الشركات المحلية خاصة في إطار المشروعات المشتركة من حلقات الاتصال التي تملكها الشركات متعددة الجنسية في الأسواق الخارجية.

أما عن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على واردات الدول المضيفة، فمن المتوقع أن تنخفض خاصة بالنسبة للمنتجات النهائية، وذلك نتيجة انتاجها من قبل فروع الشركات متعددة الجنسية. أما الواردات من السلع الوسيطية فيتوقع زيادتها خاصة في حالة عدم توفرها داخل أسواق الدول المضيفة.

وفي هذا السياق أثبتت العديد من الدراسات التطبيقية فعالية الشركات متعددة الجنسية في زيادة القدرات التصديرية للدول المضيفة، ولعل من أهم هذه الدراسات نذكر:

- دراسة "عدنان محمد العذاري"، Adnan Mohammed Eladari 2009 التي هدفت إلى دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الأردني، وتوصلت إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر قد ساهمت في نمو قطاع التجارة.

- دراسة "جانكوف" و"هوكمان" Djankov، Hoekman 1996، التي توصلت إلى وجود علاقة قوية بين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وبين نمو صادرات دول شرق أوروبا خاصة بعد انفتاحها على الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات متعددة الجنسية.

ج-أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا ومؤهلات استخدامها:

لقد أكّد الكثير من الخبراء في هذا الشأن أنّ الاستثمار الأجنبي المباشر هو الوسيلة الحقيقية التي بموجبها يتسنى للدول المستقطبة له من إمكانية الحصول على مختلف المعارف التكنولوجية واكتساب مؤهّلات استخدامها.

وهناك عدة طرق يمكن بواسطتها نقل التكنولوجيا من دولة إلى أخرى منها: استيراد السلع الرأسمالية، التراخيص من قبل مالك التكنولوجيا، والاستثمار الأجنبي المباشر. ويعتبر هذا الأخير من أهم هذه الطرق للأسباب الآتية:

- إن التكنولوجيا الحديثة قد لا تكون متاحة تجاريا، إذ قد تفرض الشركات المبتكرة بيع تكنولوجيتها عن طريق اتفاقيات التراخيص. كما أن التكنولوجيا المنقولة بواسطة فروع الشركات متعددة الجنسية تكون أكثر حداثة عن تلك المباعة عن طريق اتفاقيات التراخيص.
- يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر على إيجاد منافسة بين فروع الشركات الأجنبية والشركات المحلية، وتعتبر هذه المنافسة ضرورية لانتشار التكنولوجيات، وبصفة خاصة في ظل حماية الشركات المحلية من منافسة الواردات.
- تقدم الشركات الأجنبية شكلا من تدريب العمالة، والتي لا يمكن أن يتوفر في الشركات المحلية أو عن طريق شراء التكنولوجيا من الخارج.

ويتم نقل التكنولوجيا بواسطة الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق تقديم حزمة كاملة تشمل نظم وأساليب التخطي والتنظيم والإنتاج والتسويق والمعرفة الفنية ورأس المال.

ولقد أكد المؤيدون للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية أن هذا النوع من الاستثمار سوف يجلب معه التكنولوجيا الحديثة ويساهم في توطينها حيث استقر. لأن مجيء هذا الاستثمار يفرض منافسة بينه وبين المنتجين المحليين مما يدفع هؤلاء إلى تقليد منتجات المستثمرين الأجانب من حيث الجودة والنوعية، وهذا يستدعي تحسين المستوى التكنولوجي المستخدم و/أو البحث عن تكنولوجيا أكثر تطوران وبالتالي يحفز الاستثمار الأجنبي المباشر المستثمرين المحليين على الزيادة في أنشطة البحوث والتطوير بالشكل الذي يسمح بتوطين التكنولوجيا المستوردة وإنتاج تكنولوجيا محلية، وهذا بفعل أثر المحاكاة.

لهذا تعمل الدول النامية على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره يمثل مصدرا مكملا لرأس المال البشري والتغير التكنولوجي في الاقتصاديات النامية، لأنه يحفز على استخدام واستحداث تكنولوجيا أكثر حداثة بواسطة الشركات المحلية، بالإضافة إلى دوره في تدريب العمالة بما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج وتحفيز النمو الاقتصادي في تلك الدول.

ولقد أكدت الدراسات التي تطرقت إلى موضوع التكنولوجيا على العلاقة القائمة بين النمو الاقتصادي والتكنولوجيا بصفة عامة، ومن بينها دراسة (صولو، Solow، 1957) الذي بين أن زيادة إنتاجية الاقتصاد الأمريكي خلال السنوات بعد الحرب كانت نتيجة اللجوء إلى استعمال العامل التكنولوجي في النشاط الاقتصادي.

كما أكدت العديد من الدراسات التطبيقية على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا إلى الدول المضيفة، ومنها دراسة شملت 56 شركة أجنبية (منها 43 شركة أمريكية، 16 شركة أوروبية، و6 شركات يابانية) تمارس نشاطها في الهند، والمكسيك، والبرازيل، ومصر، وجنوب إفريقيا، وتايوان، وهونغ كونغ، توصلت إلى أن:

- معظم هذه الشركات تمارس أنشطة البحوث والتطوير ذات الطابع التطبيقي في الدول النامية وخاصة في الدول المذكورة سابقا.
- جميع هذه الشركات تقوم بتوظيف العمالة الوطنية بنسبة 100 % في كافة الأنشطة المتعلقة بالبحوث والتطوير.
- الشركات الوطنية في الدول المضيفة مثل هونغ كونغ وتايوان استطاعت تنمية منتجاتها وأساليب إدارتها على النحو المطبق تقريبا في نظيرتها الأجنبية عن طريق التقليد.
- الشركات الأجنبية تقوم بتنظيم دورات تدريبية لموردي المواد الأولية والنصف مصنعة لتنمية مهاراتهم في النقل والتخزين والتوزيع، هذا بالإضافة إلى دعم الكثير من جامعات الدول النامية ماديا وتكنولوجيا.

كما أثبتت العديد من الدراسات أن لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر آثارا ايجابية فيما يتعلق بزيادة انتاجية عناصر الانتاج وتأهيل رأس المال البشري، نذكر منها:

- دراسة "حداد" و" هاريسون" "Haddad"، "Harrison" 1993، التي أجريت على قطاع الصناعة في المغرب، وتوصلت إلى أن هناك دلالة معنوية بين ارتفاع انتاجية عناصر الإنتاج في الصناعات المحلية والقطاعات التي يتزايد فيها الاستثمار الأجنبي المباشر. كما أكدت الدراسة أن درجة التأثير هذه تتوقف على تحسين التكنولوجيا في الشركات المستقبلة لهذا النوع من الاستثمار.

- دراسة "بلوم ستروم" و" كوكو" "Blomstrom "،" Kokko" 1996 التي توصلت إلى أن فروع الشركات متعددة الجنسية تقدم مختلف أنواع التدريب للعمالة المحلية العاملة لديها، وذلك من خلال عقد دورات تدريبية، إذ يفيد ذلك عند انتقال هذه الكفاءات للعمل لدى الشركات المحلية.

د-أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل مؤهّلات الإدارة والتنظيم في استخدام التكنولوجيا وورش الانتاج والمصانع:

لا شك أن كل من الإدارة والتنظيم يلعبان دورا رئيسيا في تحقيق التنمية الاقتصادية، وهذا ما أثبتته الكثير من النتائج الميدانية في معظم دول العالم، التي أكدت أن هناك ارتباطا وثيقا بين عامل التنظيم والإدارة من جهة وبين تحقيق التنمية الاقتصادية من جهة أخرى، إذ أن التنظيم المحكم والإدارة الفعّالة تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والعكس صحيح.

والملاحظ بخصوص الدول النامية أنّ الكثير منها تغيب فيها فعّالية الإدارة والتنظيم وعدم كفاءتهما نتيجة غياب الأساليب الحديثة للإدارة والنقص الفادح في البرامج التكوينية، إضافة إلى عدم الاهتمام برأس المال البشري، الأمر الذي ساعد على بـ ء وتيرة التنمية فيها.

ثم إنّ عملية اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر تمكّن الدول المضيفة من الاستفادة من عدّة مزايا في هذا الشأن لعل أهمها ما يلي:

- أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو عامل من عوامل نقل مؤهلات الإدارة والتنظيم، إذ عن طريق اجتذابه يمكن للشركات الأجنبية أن تساهم في إقحام أساليب إدارية حديثة ومتطورة.
- أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في تنمية المهارات الإدارية للمؤسسات الوطنية في حال المحاكاة أو عبر إثارة حماسها في تنمية المهارات الإدارية فيها حتى تكون قادرة على منافسة الشركات الأجنبية.

وتوجد العديد من الشواهد الواقعية التي تثبت استفادة اقتصاديات بعض الدول النامية مثل: الصين، ودول جنوب شرق آسيا من الأساليب الإدارية والتنظيمية الأمريكية واليابانية، والتي طبقت بنجاح فائق.

هـ-المساهمة في الحد من البطالة:

تعاني الدول النامية من ارتفاع معدلات البطالة فيها، لذلك تسعى إلى اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر وعيا منها بقدرته على امتصاص جزء منها أو على الأقل الحد من تفاقمها.

ويمكن أن يساهم هذا الاستثمار في خلق فرص للعمل من خلال ما يلي:

1) إن الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يتم في شكل شركات متعددة الجنسية يؤدي إلى خلق علاقات تكامل بين أوجه النشاط الاقتصادي في الدولة المضيفة، وذلك من خلال تشجيع المواطنين على إنشاء مشروعات لتوفير المواد الأولية لهذه الشركات، إضافة إلى تقديم الخدمات المساعدة الأخرى، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة عدد المشروعات الوطنية الجديدة ومن ثم خلق فرص جديدة للعمل.
2) إن الضرائب التي تدفعها الشركات متعددة الجنسية سوف تؤدي إلى زيادة موارد الدولة ومن ثم تؤدي هذه الزيادة-بافتراض ثبات العوامل الأخرى-إلى التوسع في إنشاء المشروعات الاستثمارية المختلفة، الأمر الذي ينتج عنه خلق فرص جديدة للعمل.
3) إن قيام الشركات متعددة الجنسية بإنشاء المشروعات الموجهة للتصدير والمشروعات كثيفة العمالة سوف يؤدي إلى خلق فرص جديدة للعمل.
4) إن توسع الشركات متعددة الجنسية في أنشطتها مع انتشارها الجغرافي سوف يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة في المناطق النائية والمتخلفة اقتصاديا داخل الدولة.

وقد أكد تقرير منظمة العمل الدولية (ILO) أن للاستثمار الأجنبي المباشر أثرا ايجابيا في توفير فرص العمل في الدول النامية.

وفضلا عن مساهمة الاستثمار المذكور في خلق فرص جديدة للعمل فإنه يساهم أيضا في تنمية وتدريب الموارد البشرية في الدول النامية، مما يؤدي إلى رفع مستوى إنتاجية العمالة، وهذا ما أكدته إحدى الدراسات التي شملت 310 فرعا من فروع الشركات متعددة الجنسية التي تعمل في أمريكا اللاتينية، حيث أظهرت أن 62 % من هذه الفروع تقوم بعقد برامج تدريب بصفة

و-المساهمة في تحسين وضعية ميزان المدفوعات:

يرافق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدولة المضيفة تدفقا في الموارد الأجنبية المتمثلة أساسا في رؤوس الأموال، وينعكس ذلك ايجابيا على ميزان حساب رأس المال، وذلك عند لجوء الشركات الأجنبية إلى بيع عملاتها الأجنبية بهدف الحصول على العملة الوطنية اللازمة لتمويل عكلياتها. وفي المرحلة التالية يساهم هذا الاستثمار في تخفيف نقص النقد الأجنبي في حالة توجهه إلى القطاعات التي تحل محل الواردات، حيث يساهم بذلك في سد حاجة السوق الوطنية.

كما يساهم هذا النوع من الاستثمار في تحسين ميزان مدفوعات الدولة المضيفة من خلال مساهمته في توسيع حجم الصادرات إلى دول العالم، خاصة وأن شركاته-الاستثمار المتدفق في شكل شركات متعددة الجنسية-تمتاز بسمعتها الجيدة ومعرفتها بالأسواق الخارجية.

وقد يفوق هذا الأثر من حيث أهميته الأثر السلبي الذي يتركه تحويل رأس المال والأرباح على ميزان المدفوعات، وهذا ما أكدته دراسة "يعقوب جانقي" و"علم الدين بانقا"، "Yaekoub " "Ilm Edine Banka Janki" 2006، التي توصلت إلى أن لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر أثرا ايجابيا على ميزان المدفوعات في السودان. **(لعلمي وزعفران، 2018، ص 5-14)**

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

إن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دولة دون أخرى يرجع إلى توفر مناخ ملائم للاستثمار في الدول التي يتوجه إليها. ويشمل مناخ الاستثمار مجمل الأوضاع القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية المكونة للبيئة التي يتم فيها الاستثمار، والتي من شأنها أن تمثل عوامل جذب أو طرد للاستثمار الأجنبي المباشر. لذلك ينبغي على الدولة التي ترغب في اجتذاب هذا الاستثمار أن تأخذ هذه المحددات مجتمعة بعين الاعتبار وألا تقتصر على بعضها دون البعض الآخر.

ويمكن تلخيص أهم عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في العناصر الآتية:

1-العوامل السياسية: تلعب العوامل السياسية دورا فعالا في التأثير على قرار المستثمر الأجنبي، وتأتي في مقدمتها الاستقرار السياسي الذي يتمثل في ضمان الاستثمار الأجنبي المباشر من المخاطر السياسية كالتأميم ونزع الملكية، وقد أثبتت التجربة أن المستثمر الأجنبي لن يخاطر بنقل رأس ماله وخبرته الفنية والتقنية إلى دولة ما إلا إذا تأكد من استقرار الأوضاع السياسية فيها.

وقد أثبتت العديد من الدراسات تأثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بمدى توفر الاستقرار السياسي في الدول المضيفة، حيث أكدت دراسة "بازي" "Basi" 1963 أن الاستقرار السياسي يعتبر المحدد الأول أو الثاني لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة.

2-العوامل القانونية والإدارية:

2-1-العوامل القانونية: تلعب هذه العوامل دورا متميزا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك لأن المستثمر الأجنبي لن يقبل على الاستثمار خارج دولته إلا إذا توفرت له الحماية القانونية الكافية.

لذلك يعد وجود إطار قانوني متكامل يحكم نشاط الاستثمار الأجنبي المباشر عاملا مشجعا لهذا الأخير، خاصة إذا توفرت فيه المقومات الآتية:

- وجود قانون موحد للاستثمار يتسم بالوضوح والاستقرار والشفافية وعدم التعارض مع التشريعات الأخرى الخاصة بالاستثمار.
- وجود ضمانات كافية لحماية المستثمر الأجنبي من كافة المخاطر مثل التأميم، وتكفل له حرية تحويل رأس المال والأرباح إلى الخارج، فضلا عن وجود نظام يكفل حماية حقوق الملكية الفكرية، شرط أن لا يؤدي ذلك إلى الإضرار بالاقتصاد المضيف.
- وجود نظام حوافز مالية وتمويلية فعال في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتوجيهها نحو المشروعات الإنتاجية التي تساهم في تحقيق التنمية في الدول المضيفة.
- وجود نظام قضائي قادر على حل النزاعات التي قد تنشأ بين المستثمر والدولة المضيفة بكفاءة عالية

2-2-العوامل الإدارية:

يساهم النظام الإداري في الدول المضيفة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك إذا تميز بسهولة إجراءاته ووضوحها، وتوحيد الجهة التي يتعامل معها المستثمر الأجنبي، وعدم تفشي البيروقراطية والفساد الإداري بشكل عام.

3-العوامل الاقتصادية:

تلعب العوامل الاقتصادية الدور الرئيسي في توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دولة دون أخرى، وتتمثل أهمها في محددات السياسة الاقتصادية الكلية الآتية:

أ-حجم السوق واحتمالات نموه:

يعبر حجم السوق عن حجم الطلب، فكلما كبر حجم السوق كلما كان أكثر جذبا للاستثمار الأجنبي المباشر، لأن هذا الأخير يبحث دوما عن الطلب الكافي لتغطية التكاليف مع تحقيق أرباح مقبولة. غير أن حجم السوق يعد أقل أهمية أمام احتمالات نموه في المستقبل لأن المستثمر الأجنبي ينجذب أكثر إلى المناطق التي تشهد توسعا في أسواقها لكونها تمثل فرصا جديدة للاستثمار.

وقد توصلت العديد من الدراسات إلى وجود علاقة قوية بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للسوق، وبين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، فنمو الناتج يؤدي إلى زيادة متوسط دخل الفرد، مما يجعله يتطلع إلى سلع جديدة، وبالتالي ضرورة وجود استثمارات لإشباع هذا الطلب المتزايد.

ب-معدل التضخم:

تعد معدلات التضخم المرتفعة مؤشرا على عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي، كما أنها تؤثر على سياسات التسعير وتكاليف الإنتاج وربحية السوق، ومن ثمّ تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وتوجهه إلى الاستثمارات قصيرة الأجل كالمضاربة في العقارات. لذلك يجب على الدولة التي ترغب في استقطاب الاستثمار المذكور أن تحافظ على معدلات تضخم منخفضة ومستقرة بمعنى ألا تتجاوز نسبة 3 %، وذلك من خلال تفعيل استقلالية السلطات النقدية، والتحكم في عجز الموازنة في حدود مقبولة، مع ضرورة تكامل إجراءات السياستين النقدية والمالية.

ج-سعر الصرف:

إن تقلبات سعر الصرف تؤثر سلبا على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، لأن هذه التقلبات تؤدي إلى تخفيض أرباح هذا الاستثمار، كما تؤثر على تكاليف الإنتاج. لذلك يجب على الدول المضيفة أن تحافظ على أسعار صرف مستقرة لعملاتها حتى تتمكن من جذب هذا الاستثمار. وقد أكدت العديد من الدراسات التطبيقية على وجود علاقة عكسية بين تقلبات أسعار الصرف وبين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث توصلت دراسة "كيفس" "Caves"، 1996 إلى وجود ارتباط سلبي بين سعر الصرف الاسمي والحقيقي وبين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أمريكا، كما أن التقلبات المفاجئة لأسعار الصرف لها تأثير سلبي على المناخ الاستثماري لأنها تعسر القيام بدراسة الجدوى الاقتصادية والمالية للاستثمار.

د-درجة الانفتاح الاقتصادي:

يميل المستثمر الأجنبي إلى الاقتصاديات المفتوحة التي تتميز بعدم وجود أية قيود على حركة التبادل التجاري أو عناصر الإنتاج مما يضمن حسن الكفاءة الاقتصادية في توجيهها، وعدم وجود اختلالات في هذه الأسواق.

ومن المقاييس المستخدمة في حساب درجة الانفتاح، نسبة الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الاجمالي، ونسبة الصادرات إلى الناتج، إضافة إلى نسبة الواردات إلى الناتج.

وقد أثبتت العديد من الدراسات ومن بينها دراسة "ليكرو" "Likro" 1991، أن درجة الانفتاح الاقتصادي تعد عاملا ايجابيا لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. **(لعلمي وكرومي، 2012، ص 87-90)**

المبحث الثالث: العلاقة بين مناخ الاستثماروجذب الاستثمارالأجنبي المباشر.

المطلب الأول: تأثير البيئة الاستثمارية على قرارات المستثمرين الأجانب.

ينبغي على الحكومات أن تلعب دور جديد لإدراك العراقيل وتشجيع الاستثمار الأجنبي أكثر وتجنب القواعد التنظيمية الجديدة التي قد تصبح قيود على المستثمرين الأجانب والمتعلقة باعتبارات الأمن القومي أو القدرة التنافسية للمنتجين المحليين أو الملكية الأجنبية للأراض ي والموارد الطبيعية، والملاحظ أنها ارتفعت إلى أعلى مستوى لها ب 33 إجراء سنة 2010 بعدما عادت إجراءات تحرير السوق وتطوير الاستثمار إلى الارتفاع مرة أخرى في نفس السنة؛ مما يعكس التناقض الموجود مع ما يجب تنفيذه وما ينتظر الحصول عليه نتيجة لضعف فعالية الحكومة في تنفيذ هذه السياسات العمومية التنظيمية بشكل جيد.

وعليه يجب استخدام فعالية أكثر من حيث توفير المتطلبات التحفيزية للاستثمار وحسن توجيهها إذ بينت بعض دراسات الأونتكاد UNTCAD أن الهدف الرئيسي من تحفيزات الاستثمار هو انشاء الأعمال ثم نقل التكنولوجيا وتطوير الإدارات، في حين أنه يجب الاهتمام أكثر بقطاع الصناعة في مجال تكنولوجيا المعلومات، وخدمات الأعمال وبعد ذلك قطاع الزراعة والسياحة.

يبدو أن مشكلة عدم فعالية هذه السياسة العمومية بالبلد مرتب بالمفارقات الموجودة عند تغيير سياسة الاستثمار بهدف تشجيع نشاطات الاستثمار في قطاعات معينة على اراضيها، وبغض النظر عن طبيعة الشركات المالكة أو الأهداف الأخرى تجد نفسها قد فرضت قيودا أخرى بصفة غير مباشرة على المستثمر الأجنبي، والتي تظهر من خلال ضعف الحوافز وكثرة الإجراءات الحكومية وصعوبة الحصول على الأراضي وسبل امتلاكها.

المطلب الثاني: دورالسياسات الحكومية في تحسين مناخ الاستثمار.

ارتب موضوع تطوير الاستثمار وتحسين ممارسة العمال في الجزائر بالسياسات العمومية والتدخلات الحكومية لتعديل القواعد والقوانين التنظيمية والتحفيزات الاقتصادية التي ظهرت مع بداية تبني الجزائر لتوجهات اقتصاد السوق وتخليها عن الاقتصاد المخط وتزايد الحاجة إلى البحث عن اقتصاد بديل للاقتصاد الريعي، وهو ما جعلنا نطرح السؤال حول مدى أهمية وفعالية السياسات العمومية التي

تم تنفيذها من قبل السلطات العمومية لتحقيق ذلك، وللإجابة على ذلك سنحاول التطرق إلى أهم النقاط التي تحاول ان توضح وتفسر واقع السياسات العمومية المتخذة ومواكبتها للأهداف المنتظرة في هذا الإطار.

1-السياسات العمومية التنظيمية وتوجهات اقتصاد السوق:

حاولت السلطات العمومية بالجزائر أن تعتمد على قدراتها الوطنية دون اللجوء إلى المؤسسات الدولية للاستدانة بداية التسعينات من خلال التحكم في الإنفاق العمومي وخفض الواردات الغذائية وتشجيع الإدارات والاستثمارات الأجنبية خاصة في مجال المحروقات كما اتخذت العديد من الإجراءات الحكومية في جانبها الجبائي والمالي والجمركي وهو ما مكنها من الوصول إلى تحرير نسبي للاقتصاد سنة 1994 كما وقعت الجزائر في أفريل 1994 للتأكيد على إمكانية تمديد فترة التمويل الموسع انطلاقا من ماي 1995 إلى غاية أفريل 1998 وكان الهدف من هذه التعديلات هو تحديد قواعد اقتصاد السوق على أن تطبق كافة الإجراءات والتدابير الحكومية مع ما يتماشى والقرارات المؤسساتية والتنظيمية التي تعدل الهياكل الموجودة.

وفي هذا الصدد كان يجب القيام بإصلاحات هيكلية عميقة (الجيل الماني من الإصلاحات) والتي تتمثل في إصلاح القطاع المالي والمصرفي وخوصصة المؤسسات العمومية.

2-التعديلات التنظيمية و أثرها على برامج إعادة الهيكلة والخوصصة:

واصلت الجزائر جهودها خلال هذه المرحلة في سبيل تحرير الاقتصاد وفصح المجال للقطاع الخاص في أن يقود مبادرات وبرامج دعم النمو والصنمية بثبني سياسة الخوصصة وتشجيع الاستثمار الأجنبي، أين باشرت بإصدار المادة 42 من قانون المالية التكميلي لسنة 1994 وهو أول قانون يسمح بخوصصة جزء من المؤسسات العمومية المستقلة بالتنازل عن جزء من أصولها وفتح رأس مالها للأشخاص الطبيعيين أو المعنويين بإجراء تعديل على المادة 20 من القانون 88-01 والتي كانت تسمح بإتمام عملية التنازل عن الأصول فيما بين المؤسسات العمومية فق .

كما يوضح المرسوم التنفيذي رقم 94-294 شروط حل وتصفية هذه المؤسسات العمومية (Décret exécutif n°94-294) وفي خطوة ثانية صدر الأمر رقم 95-22 الصادر في 26 أوت 1995 الذي تزامن مع إطلاق برنامج الخوصصة والذي أقر بعملية خوصصة رأس المال الاجتماعي للمؤسسات المملوكة للدولة أو للوحدات الاقتصادية المستقلة للمؤسسات العمومية.

ولم يخلوا هذا القانون من القيود التي واجهت عمليات الخوصصة ممل وجوب اصلاح المؤسسة أو الحفاظ عليها لمدة خمسة سنوات كحد أدن بالنسبة للمالك لها لذا تم تعديله بموجب الأمر رقم 97-12 الصادر في 19 مارس 1997 وبالرغم من ذلك واجهت عمليات تطبيق هذه التدابير القانونية على أرض الواقع

مشاكل عدة أبرزها تداخل صلاحيات الهيئات الحكومية الموكلة لها مهمة الخوصصة وتغلب الطابع البيروقراطي على قرارات واجراءات تنفيذ ذلك.

وفي خطوة ثالثة جاء تعديل هذا القانون بموجب الأمر 01-04 الصادر في 20 أوت 2001 الذي يحدد أشكال ادارة وتنظيم المؤسسات الاقتصادية المملوكة بشكل مباشر أو غير مباشر من الدولة أو أي شخص معنوي يحكمه القانون العام (المرسوم التنفيذي رقم 2001-04).

إضافة إلى إمكانية خوصصة الشركات المصنفة على أنها احتكارات طبيعية بالنسبة للشركات المزدهرة في الاقتصاد الوطني يمكن للدولة اتخاذ إجراء مؤقت للحفاظ على نشاطها الأصلي ولا تتم مصادرتها لصالح الأجانب كما تنص المادة 07 من نفس القانون على وجوب توفير كافة المعلومات أو الوثائق أو الاستفسارات لأي عمل إداري من قبل الأشخاص المسؤولين عن الشركات الاقتصادية العمومية (الأمر التنفيذي رقم 2008-01).

لقد تباينت أعداد المؤسسات العمومية الاقتصادية التي وجهت للخوصصة من قبل الباحثين وأصحاب الشأن خلال الفترة 1995 إلى غاية 2007 والملاحظ أن حصيلة الخوصصة لم تكن كبيرة وسيرورة تنفيذها كانت بطيئة؛

فقد أعلنت السلطات الحكومية عن 192 مؤسسة عمومية تم بيع أصولها بصفة كلية و44 مؤسسة تنازلت الحكومة عن جزء من أصولها و69 مؤسسة بيعت للعمال و83 للقطاع الخاص و29 في إطار الشراكة مع المستثمرين الأجانب سنة 2003-2007 كما كانت الحصة الأكبر فيما يخص الخوصصة سنة 2005 و2006 **(وزارة الصناعة والمناجم، 2018)** وهذا ما يعكس تأخر عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق الذي يقاس بحجم وسيطرة شركات القطاع الخاص، وثقل الإجراءات الإدارية والبيروقراطية في تنفيذ عمليات الخوصصة جعلت التحول أكثر تعقيدا.

3-أثر السياسات العمومية التنظيمية على مناخ الاستثمار بالجزائر:

نتج عن السياسة العامة المتبعة في الجزائر لتشجيع وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعض العيوب والتي ترجع إلى العامل التنظيمي والتجاري الصعب، وضعف الانفتاح الاقتصادي؛ وربما كان هناك نقص في تقدير الدور المهم الذي تقوم به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الخدمات والأنشطة غير الصناعية وضرورة توجيه الدعم، والتدابير اللازمة لتثمين إمكانات هذه الشركات في هذا المجال، ويرجع

السبب إلى ضعف التدابير والتنظيمات الحكومية المساندة للسياسة التجارية والاقتصادية التي تضعها السلطات العمومية وفشلها في تحقيق الأهداف المسطرة. **(بوعروج وغالم، 2021، ص 135-140)**

المطلب الثالث: تجارب دولية ناجحة في تحسين مناخ الاستثمار وجذب الاستثمار الأجنبي.

1-دولة الإمارات العربية المتحدة:

الإمارات نجحت في جذب الاستثمارات الأجنبية حيث قدره قيمته 2016 ب 117.944 مليون دولار، حيث شهدت الفترة ما بين 2003-2016 بلوغ عدد مشروعات الاستثمار الأجنبي الواردة إلى الإمارات ب 4492 مشروعا، يتم تنفيذها من قبل 3705 شركة عربية وأجنبية، توظف 391605 عامل، بالنسبة لتصنيف المشاريع فإن أهم القطاعات المستقطبة لمشاريع الاستثمار هي: الفحم والنف والغاز الطبيعي، العقارات، مواد كيميائية، الخدمات المالية، الفنادق والسياحة، الاتصالات، خدمات الأعمال، برمجيات وتكنولوجيا المعلومات، التخزين، منتجات استهلاكية.

إدراك الإمارات بأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر، تسعى دائما لجذب الاستثمار الأجنبي إليها من خلال تهيئة المناخ المناسب الذي يحفز على الاستثمار الأجنبي، وتقديم التسهيلات والحوافز للمستثمر الأجنبي، مما ساهم في نموها وتطورها حتى أصبحت مركز جذب للشركات من مختلف أرجاء العالم وللمشاريع الصغيرة والمتوسطة العالمية.

أقدمت الإمارات على تنفيذ العديد من الإصلاحات في المنطقة في السنوات الخمس عشرة الماضية واحتلت بذلك المركز الأول من حيث سهولة ممارسة أنشطة الأعمال بين اقتصادات منطقة الشرق الأوس وشمال أفريقيا واحتلت الإمارات أيضا الرتبة الأولى عربيا وفقا لمؤشر جاذبية الاستثمار ومؤشر سهولة أنشطة الاعمال.

على الدول العربية أن تستفيد من الدروس انطلاقا من وضع الخط واستراتيجيات لتحسين العوامل المؤثرة في جذب الاستثمار بمشاركة مختلف الجهات ذات صلة وعلى مختلف الاصعدة، والترويج الشامل للبلد كموقع جاذب للاستثمار والأعمال، والمراجعة الدورية لإمكانات الجذب الاستثماري. **(بوشول وجرمون، 2020)**

2-دولة ماليزيا:

لقد قامت ماليزيا من عام 1986 بتحرير كل من البيئة الاقتصادية وبيئة الأعمال التي تعمل من خلالها الشركات الأجنبية، إذ تعتبر ماليزيا من أكثر الدول النامية في استخدام الحوافز، حيث انتهجت سياسة التعديل المستمر لهياكل وطبيعة الحوافز في ضوء حاجيات وأهداف التنمية الوطنية. ومن ناحية

أخرى اعتمدت ماليزيا في منحها للحوافز على ما يتلاءم مع الانتقال التدريجي من التشجيع العام للاستثمار الأجنبي المباشر إلى التركيز المحدد في توجيه الاستثمار للقطاعات عالية التقانة والعناقيد الصناعية.

وتشمل التسهيلات التي قدمتها الحكومة الماليزية للاستثمار الأجنبي المباشر تلك المتعلقة ببعض الخدمات العامة والبنيات الأساسية، تتمثل في المناطق الصناعية المناطق الحرة، حيث يوجد في ماليزيا ما يزيد عن 200 منطقة صناعية من مختلف المناطق لتلبية احتياجات الشركات الصناعية، بالإضافة إلى وجود 12 منطقة حرة خصصت لإقامة صناعات تصديرية. الموانئ البحرية والسكك الحديدية: حيث يوجد بها ستة موانئ تعمل تحت سلطة وزارة النقل والسلطات المحلية. **(بوعيطة، 2016)**

تعتبر تجربة دولة ماليزيا في تحسين مناخ الاستثمار وجذب الاستثمار الأجنبي نموذجا يحتذى به، حيث تمكنت من تحقيق تحول اقتصادي كبير خلال العقود الماضية. وهذه بعض النقاط الرئيسية حول هذه التجربة:

تحسين البيئة الاستثمارية:

عملت ماليزيا على تحسين مناخ الاستثمار من خلال تقديم حوافز وتسهيلات للمستثمرين الأجانب، مما ساهم في جذب الاستثمارات المباشرة. تم إنشاء مناطق اقتصادية خاصة وتقديم إعفاءات ضريبية لجذب الشركات العالمية.

تنويع الاقتصاد:

انتقلت ماليزيا من الاعتماد على تصدير المواد الأولية الزراعية إلى أن أصبحت دولة مصدرة للسلع الصناعية، خاصة في مجالات المعدات والآلات الكهربائية والإلكترونيات. هذا التنوع ساعد في تعزيز الاستقرار الاقتصادي وجذب المزيد من الاستثمارات.

التعامل مع الأزمات:

خلال الأزمات المالية، مثل أزمة جنوب شرق آسيا في عام 1997، اتبعت ماليزيا سياسات نقدية صارمة وفرضت قيودًا على حركة رأس المال، مما ساعدها على تجاوز الأزمة بسرعة واستعادة النمو الاقتصادي.

تطوير البنية التحتية:

استثمرت الحكومة الماليزية بشكل كبير في تطوير البنية التحتية، مما ساهم في تحسين بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية. هذا الاستثمار في البنية التحتية ساعد أيضًا في خلق فرص عمل جديدة ونشر التكنولوجيا الحديثة.

تأهيل القوى العاملة:

ساهم تدفق الاستثمارات الأجنبية في تحسين مهارات العمالة الوطنية من خلال التدريب والتطوير، مما أدى إلى زيادة الإنتاجية ورفع مستوى الخبرة في السوق المحلي.

تعتبر هذه العوامل مجتمعة جزءا من الاستراتيجية الماليزية لجذب الاستثمار الأجنبي وتعزيز التنمية الاقتصادية، مما يجعلها تجربة ملهمة للدول النامية الأخرى. **(الصالحي، 2023)**

خلاصة الفصل:

تناول هذا الفصل مفهوم مناخ الاستثمار وأهميته في تعزيز النمو الاقتصادي وجذب الاستثمارات الأجنبية. تم تعريف مناخ الاستثمار على أنه مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية التي تؤثر على حركة رؤوس الأموال. كما استعرضنا العوامل المؤثرة في مناخ الاستثمار، بما في ذلك الاستقرار السياسي والاقتصادي، والإطار التشريعي والتنظيمي.

علاوة على ذلك، تم تسلي الضوء على أهمية إدارة الجودة الشاملة في تحسين الأداء المتميز للمؤسسات، وكيف يمكن أن تساهم السياسات الحكومية في خلق بيئة استثمارية جاذبة. أخيرًا، تم تقديم تجارب دولية ناجحة مثل الإمارات وماليزيا، التي أثبتت فعالية استراتيجياتها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. من خلال هذا الفصل، يتضح أن تحسين مناخ الاستثمار يتطلب تكامل الجهود بين جميع الأطراف المعنية لضمان تحقيق التنمية المستدامة.

وفيما يلي الفصل الثاني الذي سنتناول فيه واقع مناخ الاستثمار في الجزائر وأثره على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر 2014 -2024.

الفصل الثاني:

الاطار التطبيقي للدراسة

تمهيد:

يعد مناخ الاستثمار من العوامل الرئيسية التي تؤثر على النمو الاقتصادي والتنمية في أي بلد. في الجزائر، شهدت الفترة من 2014 إلى 2024 تغييرات كبيرة في هذا المناخ، تزامنت مع إصلاحات قانونية ومؤسساتية هامة، بالإضافة إلى تحديات سياسية واقتصادية مستمرة.

يتناول هذا الفصل تحليل تطور مناخ الاستثمار في الجزائر من خلال استعراض التغيرات القانونية والتشريعية، والتحديات التي تواجه المستثمرين، بالإضافة إلى تأثير العوامل الخارجية مثل الأزمات الاقتصادية العالمية وجائحة كوفيد-19. كما سنسلط الضوء على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ونقارنها مع دول أخرى في المنطقة، مما يتيح فهمًا شاملًا للتحديات والفرص المتاحة.

من خلال هذا التحليل، نسعى إلى تقديم توصيات لتحسين بيئة الاستثمار وتعزيز جاذبيتها، بهدف دعم النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

المبحث الأول: تحليل تطور مناخ الاستثمارفي الجز ائر(2014-2024)

المطلب الأول: التطورات القانونية والمؤسساتية خلال الفترة (مثل تعديلات قانون الاستثمار، إنشاء هيئات جديدة).

أ. قو انين الاستثمار:

- القانون 16-09(2016) : حل محل قانون الاستثمار السابق (2001)، ويهدف إلى تبسيط الإجراءات وتشجيع الاستثمار في القطاعات غير النفطية. أدخل نظام "النافذة الوحيدة (Guichet Unique) "لتسهيل إجراءات تسجيل المشاريع. **(الجريدة الرسمية رقم 2016.44)**

- التعديلات بموجب القانون 22-18(2022) : خفّضت القيود على الاستثمار الأجنبي، خاصة في القطاعات غير الإستراتيجية، مع الحفاظ على قاعدة 49/51% في قطاعات حساسة (مثل الطاقة). سمحت بإعفاءات جمركية وفترات إعفاء ضريبي أطول للمشاريع الكبرى. **(الجريدة الرسمية رقم 2022.43)**

ب. قو انين قطاعية:

قانون المحروقات 20-11(2020) : سمح بمشاركة أجنبية أكبر في قطاع النفط والغاز، مع حوافز ضريبية للاستثمار في الاستكشاف. **(وزارة الطاقة الجز ائرية)**

الحوافز الضريبية (قانون المالية، 2020): خصص إعفاءات ضريبية لمشاريع الطاقة المتجددة والصناعات التكنولوجية. **(الجريدة الرسمية، 2020)**

2 .التطورات المؤسساتية:

أ. هيئات ترويج الاستثمار:

- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI) : أنشئت عام 2016 لدعم المستثمرين عبر تقديم معلومات ومرافقة إدارية.

- الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار(2020) (APIM) : ركزت على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتعزيز الصورة الدولية للجزائر. **(مرسوم تنفيذي رقم 20-98. 2020)**

ب. إصلاحات إجر ائية:

- الشبابيك الوحيدة (Guichets Uniques): عممت عام 2016 لتقليل الوقت اللازم لإنشاء الشركات من 20 يومًا إلى 72 ساعة. [1]

- المحاكم التجارية(2016) : أنشئت بموجب القانون 16-01 لمعالجة النزاعات التجارية بسرعة أكبر. **(الجريدة الرسمية، 2016)**

ج. مكافحة الفساد:

- الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد(2022) : أنشئت بموجب القانون 22-07 لتعزيز الشفافية وحماية المستثمرين. **(الجريدة الرسمية، 2022)**

3 .الاتفاقيات الدولية:

- الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (2019) (AfCFTA) : هدف إلى تعزيز التكامل الإقليمي وفتح أسواق جديدة.

- اتفاقيات ثنائية: جُدّدت اتفاقيات مع فرنسا وألمانيا والصين لتأمين الاستثمارات وتجنب الازدواج الضريبي.

المطلب الثاني: التغيرات السياسية والاقتصادية المؤثرة على مناخ الاستثمار (مثل انخفاض أسعار النفط، الاحتجاجات الشعبية، التغييرات الحكومية).

يعتبر العامل السياسي أكثر العوامل أهمية في اتخاذ مختلف القرارات الاستثمارية حيث عدم توفر الاستقرار السياسي يشكل مخاطر عدة في عملية الاستثمار منها التأميم والتدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي. وبالنسبة للجزائر وحسب تقرير عدة هيئات دولية فإن درجة العنف السياسي لا تزال تتراجع

[1] https://aapi.dz/ar/les-guichets-uniques-ar/

خاصة منذ انتخابات الرئاسية 2004 م، والمقاربة الثنائية للحكومة من أجل الحد من التهديد الإرهابي وذلك عن طريق المشاركة العسكرية ومخطط المصالحة الوطنية قد أعطت نتائج معتبرة، مما أدى إلى تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر. **(صبيحي، 2016، ص 180-181)**

إن القيام بالاستثمار ليس عملية عفوية وإنما تخضع

موعة من المحددات أو العوامل التي تؤثر في مسارها. وهناك عدة عناصر أساسية تتمثل في المحددات الاقتصادية مثل حجم السوق المحلي والنمو الاقتصادي بالإضافة إلى سياسة اقتصادية واضحة، كما يكن تصنيف هذه المحددات إلى ثلاثة أنواع من العوامل وهي عوامل السوق، عوامل الكفاءة، وعوامل الموارد. **(صبيحي، 2016، ص 185)**

ويمكن تحديد التغيرات السياسية والاقتصادية المؤثرة على مناخ الاستثمار في المراحل التالية:

المرحلة من 2014 إلى 2016: التحديات الاقتصادية وتأثيرات انخفاض أسعار النفط:

انخفاض أسعار النفط في 2014 كان له تأثير عميق على الجزائر، حيث يُعتبر النفط والغاز المصدرين الرئيسيين للإيرادات العامة. هذا أدى إلى تراجع ميزانية الدولة وبالتالي تقليص الاستثمارات العامة. فتزايد العوائق البيروقراطية وغياب الشفافية، مما خلق بيئة غير جذابة للمستثمرين المحليين والأجانب. **(البنك الدولي، 2014)، (صندوق النقد الدولي IMF، 2015)**

المرحلة من 2016 إلى 2019: الإصلاحات الاقتصادية والتشريعية:

قانون الاستثمار الجديد (2016): استهدف تحسين بيئة الأعمال وتسهيل إجراءات الاستثمارات الأجنبية.

التحديات: بالرغم من الجهود المبذولة، إلا أن بيئة الأعمال بقيت تواجه تحديات تتعلق بالبيروقراطية، صعوبة الحصول على التمويل، ونقص الشفافية. الحكومة بدأت بتشجيع الاستثمار في قطاعات غير نفطية مثل الصناعة، الزراعة، والتكنولوجيا. **(تقارير البنك الدولي، 2016-2017)، (الهيئة الجز ائرية للاستثمار، 2017)**

المرحلة من 2020 إلى 2024: الإصلاحات في ظل جائحة كورونا:

جائحة كورونا أدت إلى أزمة اقتصادية غير مسبوقة في الجزائر، لكن الحكومة حاولت استغلال هذا الوضع لتنفيذ إصلاحات اقتصادية هيكلية. فقد تم تعديل بعض القوانين التي كانت تحد من الاستثمارات الأجنبية، مثل قانون 49/51 الذي كان يفرض على الشركات الأجنبية أن يكون لها شريك جزائري بنسبة 51%. أصبح التحول الرقمي أحد أولويات الجزائر لجذب الاستثمارات في مجالات التكنولوجيا والصناعات

الحديثة. (البنك الدولي، 2020)، (صندوق النقد الدولي، 2020)، (التقرير السنوي للهيئة الو نية للاستثمار، 2021)

المطلب الثالث: التحديات المستمرة (البيروقرا ية، الفساد، عدم الاستقرار السياسي).

الفساد يزداد انتشاره في الدول التي يتمتع الجهاز الإداري فيها بحرية التصرف، وعادة ما تتسم تلك البلدان بغياب المساءلة، وأيضا لا تتسم القوانين والسياسات واللوائح بها بالشفافية، وبالتالي تعاني من انخفاض مستويات النمو الاقتصادي، وأيضا التفاوت في توزيع الدخول، الأمر الذي يمكن معه القول بأن الاقتصاد الذي يتسم بانتشار الفساد الإداري لا يسهم في توفير فرص عادلة في الوصول للأسواق لجميع المنافسين أو المستثمرين، حيث أن السعر والجودة لا يمثلان المحددين الأساسيين للحصول على وضع تنافسي بالسوق، ولكن ستكون الرشاوى أو المدفوعات غير الرسمية للجهاز الإداري بالبلد هي الأساس على الرغم من أنها لا تدخل ضمن تحديد القيمة بالسوق.

كما يسود الفساد الاقتصاديات التي تتسم بسيطرة الحكومات ذات نظم الحكم المتسلط والتي تهتم بتحقيق أقصى منافع من الدولة، حتى وإن كانت تلك المنافع تعود إلى الفساد والرشاوى التي يمكن الحصول عليها من خلال الإفراط في إصدار اللوائح والتنظيمات والتي تزيد من تعقد الإجراءات بالبلد.

الأمر الذي تزيد معه الممارسات المرتبطة بالفساد للتأثير على صياغة السياسات والقوانين التي تسهم في إنجاز الأعمال، وهذا ولا يمكن إنكار أن الشركات الأجنبية قد تفضل في أحيان كثيرة الاستثمار بتلك البلدان، إلا أنه على الجانب الآخر نجد أن الشركات الأجنبية التي ترغب أو تفضل دفع الرشاوى للدخول إلى السوق المضيفة تفقد أو تضيع وقتا طويلا في عمليات التفاوض مع الجهاز الإداري البيروقراطي بالشكل الذي قد يؤثر على مركزها التنافسي بالسوق.

ويطلق على الفساد الذي يعود إلى البيروقراطية بالفساد الإداري والذي يقوم به الأفراد أو الشركات نتيجة زيادة الحاجة إلى الخدمات الحكومية والتي تطلبها الشركات متعددة الجنسيات في البلد المضيف، مع العلم بأن هذه الشركات الحقيقية التي تقدمها ليس فقط لضمان حصولها على الخدمات الفعلية أو الحقيقية التي تقدمها الحكومة، ولكن الخدمات الأخرى التي تحتاجها لدعم قدراتها التنافسية الأمر الذي تزيد معه الرشاوى كمدفوعات تحفيزية للموظفين للحصول على خدمة جيدة وتجنب التأخير.

كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتأثر سلبا بمستويات الفساد بالبلد المضيف والذي يعود إلى غياب الديمقراطية، نظرا لأنه مؤشر هام لعدم الشفافية وعدم استقرار السياسات المعلنة، وعدم القدرة على توجيه المساءلة للجهات والشركات الحكومية التي يظهر فيها الفساد، وبالتالي زيادة حجم المخاطر

السياسية، وضعف القدرة على حماية الحقوق والممتلكات وبصفة خاصة حقوق الملكية الفكرية. (بله باسي، 2011، ص 69-71)

يعد الاستقرار السياسي من أهم العوامل المحددة لخطط الاستثمارات وتوسعاتها المستقبلية بالدول المضيفة، فمن الملاحظ أن عدم الاستقرار السياسي يمارس تأثيرا سلبيا على الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن حالة عدم التأكد من الأحداث السياسية يجعل توجهات وخطط المستثمرين والمؤسسات الأجنبية قصيرة الأجل أو محددة لتمكنهم من السيطرة على أرباحهم ومواجهة المخاطر السياسية.والعكس في حالة أن البيئة السياسية للبلدان المضيفة تتسم بالاستقرار، حيث يسهم ذلك في تحفيز تلك الاستثمارات على التوجهات والخطط طويلة الأجل، ويقلل الحافز لديهم تجاه تحقيق المكاسب غير المشروعة والسريعة. **(Mohsin & Leon, 2002, P 294)**

تعكس الديمقراطية مصداقية السياسات العامة للدولة، ومدى الاستمرارية التي تتصف بها هذه السياسات، فضلا عن درجة الاستقرار في القوانين والقرارات ذات الصلة بتنفيذ السياسات، الأمر الذي يمكن المستثمرين من القدرة على التنبؤ بالسياسات الحكومية والمخاطر بالبلد المضيف، حيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل علاقة طويلة الأجل بين المستثمر والبلد المضيف في شكل تأسيس مشروع جديد أو المشاركة في مشروعات قائمة، كما أنه لا يتضمن إمدادات مالية فقط، ولكن أيضا تقديم أصول احتكارية ومهارات وخبرات فنية، لذلك فلا بد وأن يأخذ في اعتباره المخاطر السياسية في البلد المضيف، ومدى مصداقية الحكومة في سياستها المعلنة تجاه هذه الاستثمارات، وعدم تعرضها للتغيير المستمر أو تحويلها في غير صالح المستثمر الأجنبي.

وتتمثل تلك المخاطر السياسية المباشرة والتي تؤثر على عمليات وأرباح تلك المخاطر السياسية المباشرة والتي تؤثر على عمليات وأرباح تلك الاستثمارات، في التأميم ونزع الملكية، وإعادة تحديد معدلات الضرائب، هذا إلى جانب المخاطر السياسية غير المباشرة والمرتبطة بفرض قيود على تدفقات رؤوس الأموال، وتخفيض قيمة العملة والقرارات الأخرى المرتبطة بالسياسات الاقتصادية للبلد والتي لا تستهدف الشركات متعددة الجنسيات مباشرة ولكنها تؤثر أيضا على أدائها. **(Osman, 2005, P 18)**

المبحث الثاني: و اقع الاستثمارالأجنبي المباشرفي الجز ائر 2014-2024:

المطلب الأول: تحليل تدفقات الاستثمارالأجنبي المباشرخلال الفترة.

شهدت الجزائر تطورات متباينة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال العقد الماضي، تأثرت بعوامل داخلية وخارجية، بما في ذلك الإصلاحات التشريعية، الأزمات الاقتصادية، والتحولات العالمية. فيما يلي جدول وشكل يوضح تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 2014-2023:

الجدول رقم (1) يبين: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 2014-2023

السنة	قيمة الاستثمارالأجنبي المباشر، صافي التدفقات الو افدة بالدولار
2014	1502206171
2015	-537792920.9
2016	1638263954
2017	1230243451
2018	1466116068
2019	1381200050
2020	1143918160
2021	869194073
2022	932987842
2023	1216010864

المصدر: بيانات البنك الدولي:

https://api.worldbank.org/v2/ar/indicator/BX.KLT.DINV.CD.WD?downloadformat=excel

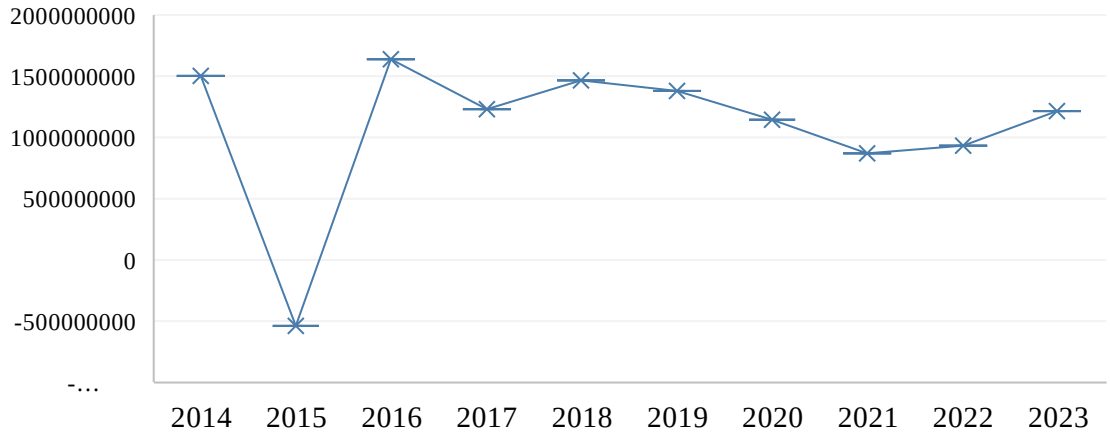

الشكل رقم (1) يبين: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 2014-2023.

1- التطورالكمي للتدفقات 2014-2023

- الفترة 2014-2019:

شهدت تراجعا ملحوظا بسبب انخفاض أسعار النفط العالمية (التي تشكل 90% من عائدات الجزائر)، مما أثر على جاذبية القطاع النفطي، وهو المحرك الرئيسي للاستثمار الأجنبي. حيث بلغت الاستثمارات أدنى مستوى تاريخي في 2015 (537792920.9 - مليار دولار) بسبب الأزمة المالية الناتجة عن تراجع عائدات النفط. تحسن طفيف بعد 2016 مع إطلاق قانون الاستثمار الجديد (القانون 16-09) وإنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، لكن التدفقات ظلت دون التوقعات بسبب البيروقراطية.

- الفترة 2020-2024:

تأثرت سلبا بجائحة كوفيد-19، التي أدت إلى تعليق المشاريع وتراجع الثقة العالمية 9. تحسن نسبي في 2023–2024 مع ارتفاع أسعار النفط وإطلاق قانون المحروقات (20-11) الذي خفف القيود على الاستثمار الأجنبي في قطاع الطاقة. وصلت التدفقات إلى 0.36 مليار دولار في الربع الأول من 2024، مع توقعات بزيادة تدريجية مدعومة بالإصلاحات الأخيرة.

2- العوامل المؤثرة في التدفقات:

أ. العوامل الإيجابية:

- الإصلاحات القانونية:

تعديلات قانون الاستثمار (2016 و2022) لتبسيط الإجراءات وإدخال حوافز ضريبية.

قانون المحروقات (2020) الذي سمح بمشاركة أجنبية أكبر في استكشاف النفط والغاز.

البنية التحتية: تحسين شبكات النقل والطاقة لتعزيز بيئة الأعمال، وإنشاء "النوافذ الوحيدة" لتسريع إجراءات الاستثمار.

الاتفاقيات الدولية: الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة الإفريقية (AfCFTA) لتعزيز التكامل الإقليمي.

ب- العوامل السلبية:

- الاعتماد على النفط: لا تزال 70% من الاستثمارات الأجنبية مرتبطة بقطاع المحروقات، مما يجعلها عرضة لتقلبات الأسعار.

- التحديات البيروقراطية:

تعقيد الإجراءات الإدارية والفساد المستمر، حيث احتلت الجزائر المرتبة 117 في مؤشر مدركات الفساد (2023).

- القيود التشريعية: الحفاظ على قاعدة 49/51% في القطاعات الإستراتيجية، مما يحد من جاذبية بعض المشاريع.

3 .أداء القطاعات الرئيسية:

- قطاع الطاقة: جذب 60 % من الاستثمارات الأجنبية بفضل قانون المحروقات 2020، خاصة في مشاريع الغاز الصخري.

- القطاعات غير النفطية: شهدت نموًا محدودًا في الصناعة والزراعة، رغم الحوافز الضريبية المقدمة.

- الطاقة المتجددة: بدأت تجذب اهتمامًا دوليًا بعد إطلاق برامج دعم حكومية، لكن الحصة لا تزال أقل من 5% من إجمالي الاستثمارات. [2]

رغم الإصلاحات التشريعية والمؤسساتية، لا تزال الجزائر تواجه صعوبات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بسبب التحديات الهيكلية والاعتماد المفرط على النفط. ومع ذلك، تشير التطورات الأخيرة (مثل قانون 2022 وقانون المحروقات) إلى تحسن محتمل في السنوات القادمة، خاصة إذا تم تبني إصلاحات أعمق لتحسين بيئة الأعمال. **(لحي، 2022، ص 1235)**

المطلب الثاني:القطاعات الأكثر جذبًا للاستثمار الأجنبي:

تتمثل القطاعات الأكثر جذبًا للاستثمار الأجنبي فيما يلي:

1-قطاع الطاقة والمحروقات:

يظل العمود الفقري للاقتصاد الجزائري، حيث يشكل 90% من عائدات الصادرات.

[2] تم الاعتماد على مختلف المصادر من بينها: Algerian Official Gazette، ANDI, ALNAFT, OECD, EITI, UNCTAD, WORLD BANK.

قانون المحروقات 2020: سمح بمشاركة أجنبية أكبر في الاستكشاف والإنتاج، خاصة في الغاز الصخري، مع إعفاءات ضريبية تصل إلى 10% للمشاريع عالية المخاطر. فقد جذب القطاع 60% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية بين 2020 و2024، خاصة من شركات أوروبية وصينية في مشاريع الاستكشاف .بلغت احتياطيات الغاز الطبيعي 4,504 مليار م^3 في 2016، مما عزز جاذبيته .في 2023، ساهم ارتفاع أسعار المحروقات العالمية في زيادة الاستثمارات بنسبة 15% مقارنة بـ 2022.

2- القطاع الصناعي:

الصناعات الثقيلة:

- الحديد والصلب: مشروع مشترك بين الجزائر وقطر بقيمة 2 مليار دولار في وهران، يوفر 3,000 فرصة عمل.

- البتروكيماويات: شراكات مع شركة "سوناطراك" لإنشاء مجمعات صناعية، مثل مشروع الأسمدة الفوسفاتية في سوق أهراس.

- الصناعات التحويلية: ركزت الإصلاحات على تحفيز الصناعات الغذائية والنسيجية، مع إعفاءات جمركية للمواد الخام.

فقد سجلت الصادرات غير النفطية ارتفاعًا تاريخيًا بـ 7 مليارات دولار في 2023، مدعومة بالصناعة.

3-قطاع الخدمات:

- الاتصالات: شركة "أوريدو" القطرية استثمرت 85 مليون دولار في تحديث شبكات الهاتف النقال، ووصل عدد مشتركيها إلى 13.6 مليون في 2019 11.

- السياحة: خطط لاستثمارات قطرية في الفنادق والمنتجعات السياحية، خاصة في المناطق الصحراوية والساحلية.

- اللوجستيات: أنشئ أول مركز لوجستي في بومرداس بتعاون جزائري-قطري لخدمات التخزين والتوزيع.

4-البنية التحتية والطاقة المتجددة:

المشاريع الكبرى: رفع التجميد عن 982 مشروعًا استثماريًّا مجمدًا منذ 2014، بقيمة 1,838 مليار دينار، شملت قطاعات الري والنقل. استثمارات في الطاقة الشمسية بقدرة 4,000 ميجاوات بحلول 2035، بدعم من شركات ألمانية وصينية. خصصت الحكومة 9,815 مليار دينار لمشاريع البنية التحتية بين 2020 و2024.

5 .الزراعة والتعدين

- الزراعة الصحراوية: مشاريع ريادية بدعم قطري في مجال الزراعة الذكية وتقنيات الري.

- التعدين: استغلال مناجم الذهب في تمنراست والزنك في غرب البلاد، مع استثمارات صينية بقيمة 500 مليون دولار.

الجدول رقم (2) يبين: جدول توضيحي للقطاعات الأكثر جذبًا للاستثمار الأجنبي في الجزائر (2014–2024).

القطاع	أبرز الاستثمارات/المشاريع	بيانات الاستثمار	الفترة
الطاقة	-مشاريع استكشاف الغاز الصخري مع شركات أوروبية وصينية. - تحديث منشآت النفط والغاز.	60% -من إجمالي الاستثمارات الأجنبية (2020–2024). - نمو الاستثمارات بنسبة 15% في 2023.	2014–2024
الصناعة	-مشروع الحديد والصلب في وهران (2 مليار دولار). - مجمعات البتروكيماويات في سوق أهراس.	- ارتفاع الصادرات غير النفطية إلى 7 مليارات دولار (2023).	2016–2024
الخدمات	-استثمارات "أوريدو" القطرية في الاتصالات (85 مليون دولار). - مشاريع سياحية في الصحراء.	- 13.6 مليون مشترك في خدمات الهاتف النقال (2019).	2014–2023
البنية التحتية	-مشاريع الطاقة الشمسية (4,000 ميجاوات بحلول 2035). - مركز لوجستي في بومرداس.	- تخصيص 9,815 مليار دينار جزائري (2020–2024).	2020–2024
الزراعة والتعدين	-مشاريع الزراعة الذكية بدعم قطري. - استغلال مناجم الذهب والزنك (500 مليون دولار).	- نمو إنتاج التمور بنسبة 8% سنويًا (2018–2023).	2018–2024

المصدر: تقارير البنك الدولي (2020–2023). الجريدة الرسمية الجزائرية (قوانين الاستثمار والمحروقات). بيانات وزارة الطاقة والصناعة الجزائرية.

رغم التقدم في جذب الاستثمار نحو الطاقة والصناعة، لا تزال الجزائر بحاجة إلى تعزيز الشفافية وتنويع الاقتصاد لتحقيق التوازن. تُظهر البيانات تحسنا ملحوظا بعد 2020، مدعومًا بالإصلاحات القانونية وارتفاع أسعار النفط، لكن التحديات الهيكلية تبقى عائقًا رئيسا.

المطلب الثالث: مقارنة تدفقات الاستثمار الأجنبي في الجز ائر مع دول أخرى في المنطقة:

لمقارنة تدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر مع دول أخرى في المنطقة مثل تونس ومصر، قمنا بإعداد جدول اعتمادا على بيانات البنك الدولي:

الجدول رقم (3) يبين: مقارنة تدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر مع تونس ومصر خلال فترة 2014-2023.

السنة	قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الو افدة بالدولار		
	الجز ائر	تونس	مصر
2014	1502206171	1024754444	4612200000
2015	-537792920.9	970521888.7	6925200000
2016	1638263954	622569482.2	8106800000
2017	1230243451	810936482.8	7408700000
2018	1466116068	991385678.1	8141300000
2019	1381200050	815012991.4	9010100000
2020	1143918160	623075275.9	5851800000
2021	869194073	547411353.6	5122300000
2022	932987842	643213141.2	11399900000
2023	1216010864	727083940.2	9840600000

المصدر: بيانات البنك الدولي:

https://api.worldbank.org/v2/ar/indicator/BX.KLT.DINV.CD.WD?downloadformat=excel

والشكل التالي يوضح مقارنة تدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر مع تونس ومصر خلال فترة 2014-2023.

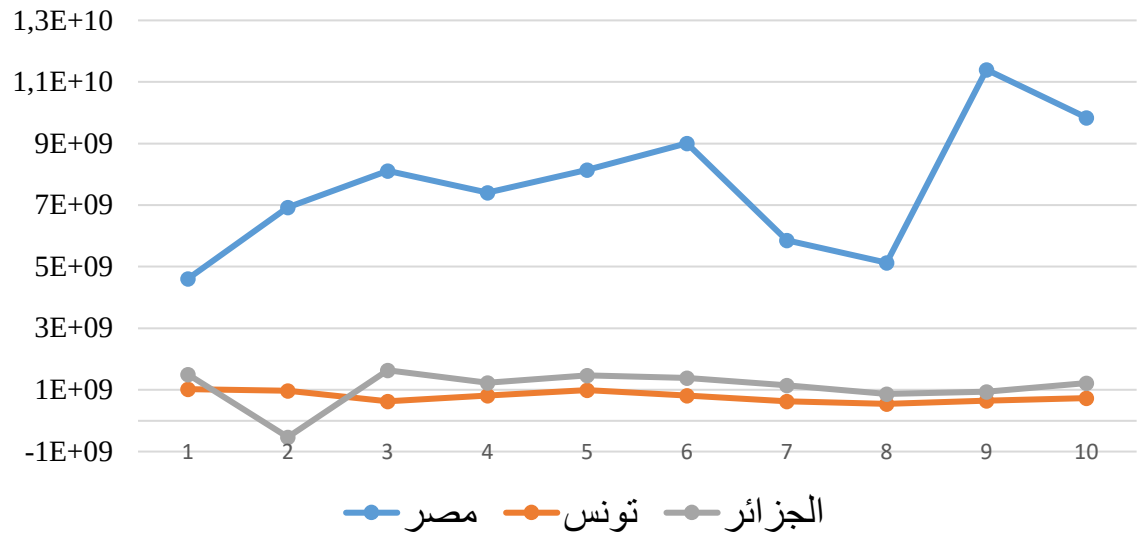

الشكل رقم (2) يبين: مقارنة تدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر مع تونس ومصر خلال فترة 2014-2023.

من خلال الجدول رقم (3) والشكل رقم (2) يتضح أن هناك تباينا كبيرا في أداء الدول الثلاث، مع تفوق مصر كقوة استثمارية إقليمية، حيث حافظت على صدارة التدفقات برغم التقلبات العالمية، بينما عانت الجزائر وتونس من تحديات هيكلية حدّت من جاذبيتهما. ففي مصر، ارتفعت الاستثمارات من 4.6 مليار دولار عام 2014 إلى 11.4 مليار دولار عام 2022 (أعلى قيمة)، مدعومةً بمشاريع عملاقة مثل العاصمة الإدارية الجديدة ومحطة الضبعة النووية، بالإضافة إلى إصلاحات قانونية كقانون الاستثمار 2017 الذي خفّض الضرائب ورسّخ الشفافية. وعلى النقيض، شهدت الجزائر تذبذبا حادا مرتبطا بتقلبات أسعار النفط، حيث سجّلت عام 2015 تدفقات سلبية (537- مليون دولار) بسبب انهيار أسعار النفط، ثم تعافت جزئيًا بعد 2016 مع إطلاق قانون الاستثمار الجديد، لكنها فشلت في تجاوز حاجز 1.6 مليار دولار حتى 2023 بسبب بيروقراطية الإجراءات والفساد. أما تونس، فقد تراجعت استثماراتها بشكل متواصل من 1.02 مليار دولار عام 2014 إلى 547 مليون دولار عام 2021، نتيجة عدم الاستقرار السياسي وضعف البنية التحتية، مع تحسن طفيف في 2023 (727 مليون دولار) لم يُعوّض الخسائر السابقة.

وكما أن مصر نجحت في جذب استثمارات تفوق ضِعفَي مجموع استثمارات الجزائر وتونس معًا في معظم السنوات، بفضل حجم سوقها الكبير وشراكاتها الدولية، بينما ظلت الجزائر رهينةً قطاع المحروقات (70 % من الاستثمارات)، وتونس أسيرة القطاعات الهشة كالسياحة. ورغم ذلك، تواجه مصر تحديات مستقبلية بسبب مديونيتها الخارجية المرتفعة (165 مليار دولار عام 2023)، في حين قد تستفيد الجزائر

من ارتفاع أسعار النفط وتونس من إصلاحات مالية محتملة لتعافي محدود. باختصار، تعكس الأرقام فجوة إقليمية في بيئة الأعمال، حيث تتفوق الإصلاحات الهيكلية واستقرار السياسات (كما في مصر) على الموارد الطبيعية (الجزائر) أو القرب الجغرافي (تونس).

المبحث الثالث: .تقييم أثر مناخ الاستثمارعلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشرفي الجز ائر

المطلب الأول: تحليل تأثير العوامل الداخلية (مثل الإصلاحات القانونية، الاستقرار السياسي) والخارجية (مثل الأزمات الاقتصادية العالمية، جائحة كوفيد-19) على جذب الاستثمار.

أولا: تأثيرالعوامل الداخلية:

1-الإصلاحات القانونية والمؤسساتية:

الايجابيات:

حيث أنه عامل ايجابي غير كاف مثل قانون الاستثمار 16-09:(2016) أدخل نظام "النافذة الوحيدة (Guichet Unique) "الذي قلص زمن تأسيس الشركات من 20 يومًا إلى 72 ساعة، فقد ساهم في انتعاش طفيف للاستثمار (ارتفاع التدفقات من -537 مليون دولار عام 2015 إلى 1.64 مليار دولار عام 2016).

قانون المحروقات 20-11 :(2020) سمح بمشاركة أجنبية أكبر في قطاع الطاقة، وجذب 60% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية (2020-2024). وكذا إنشاء هيئات داعمة) مثل ANDI و :(APIMسهّلت مرافقة المستثمرين، لكن تأثيرها ظل محدودًا بسبب البيروقراطية.

السلبيات:

القيد التشريعي المستمر (قاعدة 49/51%): حدّد جاذبية القطاعات الإستراتيجية (مثل الطاقة). وكما أن الإصلاحات غير المتكاملة، حيث أنه رغم التبسيط الإجرائي، استمرت تعقيدات التسجيل والتمويل (احتلت الجزائر المرتبة 117 في مؤشر الفساد 2023).

وكما أن عدم الاستقرار السياسي والفساد يمثل عامل سلبي رئيسي، ووفقا لـ (بله باسي، 2011)، أدى إلى: زيادة التكاليف غير الرسمية (رشاوى) للحصول على الخدمات، إضعاف حماية حقوق الملكية الفكرية، وانعكس سلبا على الثقة بالمستثمرين، خاصة في القطاعات غير النفطية.

وكما أن الاضطرابات السياسية المتمثلة في احتجاجات 2019-2020 تسببت في تعليق مشاريع استثمارية، وتغييرات حكومية متكررة أثرت على استمرارية السياسات (مثل تعديلات قانون الاستثمار 2022).

ثانيا: تأثير العوامل الخارجية:

1- الأزمات الاقتصادية العالمية:

الأزمات الاقتصادية العالمية لها تأثير سلبي حاد مثل انخفاض أسعار النفط:(2016-2014) تسببت في تراجع إيرادات الدولة بنسبة 40% **(البنك الدولي، 2015)**. وأدت إلى تدفق استثماري سلبي (-537 مليون دولار عام 2015). وقد قلصت الاستثمارات في القطاع النفطي (المحرك الرئيسي للاستثمار الأجنبي).

التقلبات العالمية (2024-2020) مثل ارتفاع أسعار النفط (2022-2023): ساهم في انتعاش الاستثمار (1.21 مليار دولار عام 2023). والحرب الأوكرانية التي عززت فرص الجزائر في تصدير الغاز، لكن لم تُترجم لاستثمارات جديدة بسبب المعوقات الداخلية.

2 .جائحة كوفيد-19 (عامل سلبي مُركّب):

فهي عامل سلبي مركب ويتمثل تأثيرها المباشر في توقيف المشاريع القائمة وانخفاض الثقة العالمية، وتراجع الاستثمار إلى 869 مليون دولار عام 2021 (أدنى مستوى منذ 2016). وهذا ما أدى بالحكومة إلى استغلال الأزمة لإصلاحات هيكلية (مثل تعديل قانون 49/51%). ولكن حصل فشل في تعويض الخسائر بسبب ضعف البنية التحتية الرقمية.

ثالثًا: التفاعل بين العوامل الداخلية والخارجية (تحليل تراكمي):

الجدول رقم (4) يبين: التفاعل بين العوامل الداخلية والخارجية (تحليل تراكمي).

الفترة	العوامل الخارجية	العوامل الداخلية	النتيجة على الاستثمار
2016-2014	انهيار أسعار النفط	غياب إصلاحات قانونية كافية	تدفق سلبي 537- مليون دولار 2015
2019-2016	استقرار أسعار النفط	إطلاق قانون استثمار جديد(2016)	تحسن طفيف 1.46 مليار دولار 2018
2021-2020	جائحة كوفيد-19	تعديلات قانونية (قانون 2022)	تراجع حاد 869 مليون دولار 2021

2024-2022	ارتفاع أسعار النفط	تخفيف القيود على القطاعات	انتعاش جزئي 1.21 مليار دولار 2023

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على البيانات السابقة.

وفي الأخير يمكن القول أن العوامل الداخلية المتمثلة في الإصلاحات القانونية كانت ضرورية لكن غير كافية بسبب استمرار الفساد والبيروقراطية. وأما العوامل الخارجية مثلت محددا حاسما، خاصة تقلبات النفط والجائحة، مما كشف هشاشة الاقتصاد المعتمد على الموارد. وبالتالي ينبغي تحقيق استقرار سياسي حقيقي، وإصلاح الإدارة، وتنويع القطاعات (الطاقة المتجددة، التكنولوجيا) لتعزيز المرونة أمام الصدمات الخارجية. حيث أشار (لحي، 2022) إلى أنه "رغم الإصلاحات التشريعية والمؤسساتية، لا تزال الجزائر تواجه صعوبات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بسبب التحديات الهيكلية والاعتماد المفرط على النفط. ومع ذلك، تشير التطورات الأخيرة (مثل قانون 2022 وقانون المحروقات) إلى تحسن محتمل في السنوات القادمة، خاصة إذا تم تبني إصلاحات أعمق لتحسين بيئة الأعمال" ص 1235.

المطلب الثاني: توصيات لتحسين مناخ الاستثمارفي الجز ائرلتعزيزجذب الاستثمارالأجنبي.

من خلال ما تم تناوله في هذا الفصل حول واقع مناخ الاستثمار في الجزائر وأثره على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر 2014 -2024 والتحديات وأثر العوامل الداخلية والخارجية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، يمكن اقتراح هذه التوصيات:

أولا: توصيات للإصلاح القانوني والمؤسسي:

ويتم ذلك من خلال:

1. **تعديل قاعدة 49/51% بشكل انتقائي:**
   - تطبيق القاعدة فقط على القطاعات الإستراتيجية الحساسة (الأمن القومي، الطاقة النووية).
   - إلغاؤها في القطاعات غير الإستراتيجية مثل الصناعات التحويلية، السياحة، والطاقة المتجددة.
2. **توحيد التشريعات الاستثمارية:**
   - دمج قوانين الاستثمار المتعددة (16-09، 22-18) في قانون موحد يحدد الإجراءات والجهات المسؤولة بوضوح.

3. **تفعيل هيئات دعم المستثمرين:**
   - تحويل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) إلى "نافذة استثمارية واحدة "تقدم خدمات شاملة (تراخيص، شهادات، استشارات) خلال 72 ساعة كحد أقصى.

ثانياً: معالجة التحديات الهيكلية:

ويتم ذلك من خلال:

مكافحة الفساد (بناءً على تقارير مؤشر مدركات الفساد 2023):

- **إنشاء منصة رقمية للإبلاغ عن الفساد:**
  - تتيح للمستثمرين الإبلاغ عن حالات الرشاوى دون الكشف عن هويتهم.
  - ربطها مباشرة بالهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (أنشئت 2022).
- **إلزام الموظفين الحكوميين:**
  - بنشر تفاصيل جميع المعاملات الاستثمارية على بوابة إلكترونية مركزية.

تبسيط البيروقرا ية:

- **رقمنة 100% من الإجراءات:**
  - تحويل "النوافذ الوحيدة (Guichets Uniques) "إلى منصات إلكترونية متكاملة.
  - خفض زمن إنشاء الشركات إلى 24 ساعة (مقارنة بـ 72 ساعة حاليا).

ثالثا: تنويع القطاعات الجاذبة للاستثمار.

رابعا: تعزيز الثقة الدولية:

ويتم ذلك من خلال:

1. **تطبيق اتفاقيات الحماية:**
   - تفعيل اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي مع الشركاء الرئيسيين (الصين، فرنسا، ألمانيا).
   - الانضمام إلى "اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار.(ICSID) "
2. **حملات الترويج المستهدفة:**
   - إطلاق منصة "استثمر في الجزائر (Invest in Algeria) "لعرض:
     - فرص الاستثمار ببيانات شفافة.

- مقارنات بتكاليف الاستثمار في دول الجوار (مصر، تونس).

3. **شراكات نوعية:**
   - جذب شركات عالمية رائدة في الطاقة المتجددة) مثل Siemens الألمانية (عبر منحها مشاريع ضخمة مدعومة حكوميًا.

خامساً: إدارة العوامل الخارجية:

ويتم ذلك من خلال:

1. **صندوق استقرار الاستثمار:**
   - تخصيص 10% من عائدات النفط السنوية لتمويل المشاريع خلال الأزمات (كورونا، انهيار أسعار النفط).
2. **التكيف مع التقلبات العالمية:**
   - إنشاء "مرصد للمخاطر الخارجية" يُصدر تنبيهات للمستثمرين ويقترح آليات حماية.

خلاصة الفصل الثاني:

تطرقنا في هذا الفصل إلى تطور مناخ الاستثمار في الجزائر خلال الفترة من 2014 إلى 2024، حيث أظهرت النتائج تحولات ملحوظة في هذا المجال. تم تحقيق إصلاحات قانونية مؤسسية، مثل قانون الاستثمار 16-09 وتعديلاته، التي هدفت إلى تبسيط الإجراءات وتخفيف القيود على الاستثمار الأجنبي. ومع ذلك، لا تزال التحديات قائمة، مثل الفساد والبيروقراطية، التي تؤثر سلبًا على جاذبية البلاد للاستثمار.

أظهرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تذبذبا كبيرا، تأثرت بشكل خاص بانخفاض أسعار النفط والأزمات الاقتصادية العالمية، مثل جائحة كوفيد-19. رغم بعض التحسينات في السنوات الأخيرة، لا تزال الجزائر تعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات، مما يجعلها عرضة للتقلبات الاقتصادية.

وقمنا في هذا الفصل بتقديم توصيات حسب ما توصلنا إليه من خلال عرض البيانات والمعلومات بتعزيز الإصلاحات القانونية، ومكافحة الفساد، وتنويع القطاعات الاقتصادية لتعزيز جاذبية الاستثمار، وكذا تحسين الشفافية وتعزيز الثقة الدولية لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة.

خاتمة

خاتمة.

قمنا من خلال هذه الدراسة بالتطرق إلى واقع مناخ الاستثمار في الجزائر وأثره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وسعيا منا للإلمام بمختلف الجوانب المتعلقة بهذا الموضوع، فقد تم التطرق في الجانب النظري إلى الأدبيات النظرية لمناخ الاستثمار المباشر بالتطرق إلى مفهوم مناخ الاستثمار وأهميته، حيث يتأثر بمجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية، مما يحدد قدرة الدول على جذب الاستثمارات. كما تم تسليط الضوء على أهمية الاستقرار السياسي والاقتصادي، بالإضافة إلى الحاجة إلى إطار تشريعي وتنظيمي يدعم حقوق المستثمرين. علاوة على ذلك، أظهرنا كيف تسهم إدارة الجودة الشاملة في تحسين الأداء المؤسسي وتعزيز الثقة في بيئة الاستثمار. وتتمثل تجارب الدول الناجحة مثل الإمارات وماليزيا قدمت نماذج ملهمة تتجلى من خلالها استراتيجيات فعالة في تحسين مناخ الاستثمار. هذه التجارب تؤكد على ضرورة تكامل الجهود بين الحكومات والقطاع الخاص لتحقيق التنمية المستدامة. وكما أن تعزيز مناخ الاستثمار يتطلب استمرارية العمل وتطوير السياسات بما يتماشى مع التغيرات العالمية، مما يمكن الدول من الاستفادة من الفرص المتاحة وتعزيز تنافسيتها في الساحة الدولية. أما الجانب التطبيقي فقد تم التعرض واقع مناخ الاستثمار في الجزائر وأثره على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر 2014 -2024، حيث تبين لنا مناخ الاستثمار في الجزائر خلال الفترة من 2014 إلى 2024 يعكس توازنا بين الفرص والتحديات، رغم الإصلاحات القانونية التي تم إدخالها، لا تزال البلاد تواجه عقبات رئيسية مثل الفساد والبيروقراطية، مما يعيق جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. يتطلب تحسين هذا المناخ جهودا متواصلة لتعزيز الشفافية وتوسيع قاعدة القطاعات الجاذبة. إن تحقيق استقرار سياسي واقتصادي سيشكل خطوة حاسمة نحو تعزيز جاذبية الجزائر كوجهة استثمارية، مما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة.

نتائج الدراسة:

- تم إدخال تعديلات على قوانين الاستثمار، مثل قانون 16-09 و22-18، مما ساهم في تبسيط الإجراءات وتحفيز الاستثمار.

- لا تزال الإجراءات البيروقراطية المعقدة تمثل عائقا رئيسيا أمام المستثمرين الأجانب، مما يؤثر سلبا على جاذبية السوق.

- يشكل الفساد المستشري في القطاع العام عائقًا كبيرًا أمام جذب الاستثمار الأجنبي، مما يزيد من التكاليف غير الرسمية.

- تظل الجزائر معتمدة بشكل كبير على قطاع المحروقات، مما يجعلها عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية.

- أدت الجائحة إلى تراجع كبير في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، مما كشف عن هشاشة الاقتصاد.

- على الرغم من التحديات، شهدت السنوات الأخيرة تحسنا تدريجيا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، مدعومًا بارتفاع أسعار النفط وإصلاحات قانونية جديدة.

- يشير الواقع إلى الحاجة الملحة لتنويع الاقتصاد بعيدا عن قطاع المحروقات، لتعزيز استقرار الاستثمار وجذب مشاريع جديدة.

- يؤثر الاستقرار السياسي بشكل مباشر على خطط المستثمرين، حيث يفضل المستثمرون البيئات المستقرة لتوجيه استثماراتهم.

وما يمكن قوله هو أن واقع مناخ الاستثمار في الجزائر له أثر مباشر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فهو يعكس مزيجا من فرص النمو والتحديات الكبرى. على الرغم من الجهود المبذولة لإصلاح القوانين وتحسين بيئة الأعمال، إلا أن العراقيل مثل الفساد والبيروقراطية لا تزال تؤثر سلبا على جاذبية البلاد للاستثمار الأجنبي المباشر. حيث يعد الاعتماد على قطاع المحروقات نقطة ضعف رئيسية، حيث يجعل الاقتصاد عرضة للتقلبات العالمية. جائحة كوفيد-19 أبرزت هشاشة الوضع، مما أدى إلى تراجع التدفقات الاستثمارية. ومع ذلك، فإن التدفقات بدأت تظهر علامات تحسن، مدفوعة بإصلاحات جديدة وارتفاع أسعار النفط.

بالتالي، لتحقيق تحسين ملموس في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، يتعين على الجزائر التركيز على تعزيز الشفافية، مكافحة الفساد، وتنويع الاقتصاد .إن الاستقرار السياسي والاقتصادي سيكون أحد العوامل الأساسية في تشجيع المستثمرين على اتخاذ قرارات الاستثمار طويلة الأجل في البلاد.

آفاق الدراسة:

- دراسة أثر الاستقرار السياسي على قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

- إجراء مقارنة شاملة بين مناخ الاستثمار في الجزائر ودول أخرى في المنطقة، مثل تونس ومصر، لتحديد أفضل الممارسات.

- تحليل تأثير الإصلاحات القانونية والتشريعية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في السنوات المقبلة.

- بحث في القطاعات غير النفطية التي يمكن أن تجذب الاستثمارات، مثل التكنولوجيا والطاقة المتجددة.

- دراسة تأثير الثقافة التجارية المحلية على المستثمرين الأجانب وكيف يمكن تحسينها لجذب المزيد من الاستثمار.

- تحليل كيف يمكن استخدام التكنولوجيا والرقمنة لتحسين إجراءات الاستثمار وتقليل البيروقراطية.

- تقديم توقعات حول مستقبل مناخ الاستثمار في الجزائر بناءً على الاتجاهات الحالية والإصلاحات المتوقعة.

- دراسة دور الاتفاقيات التجارية الدولية وتأثيرها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

قائمة المراجع

أ- الكتب:

1. رمضان، زياد. (2007). *مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي* (ط4). دارا وائل للنشر والتوزيع.
2. سعيفان، سمير، (2000). *مقالات في الاقتصاد والإدارة في سوريا*. دار نشر القرن 21.

ب- المجلات:

1. بركات، عماد الدين، ومراد، نور الدين. (2019). مناخ الاستثمار الإداري وأثره في استقطاب الاستثمارات الأجنبية. *مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، 3*(6)، 136-150.
2. بضياف، عبد المالك، وبراهمية آمال. (2019). تحليل أداء الاقتصاد الجزائري وفق مؤشرات مناخ الأعمال ودوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 12* (2)، 784-798.
3. بوخاري، بولرباح، ومداح، لخضر. (2019). دراسة تحليلية لواقع مؤشرات قياس المناخ الاستثماري في الجزائر. *مجلة تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 1* (2)، 35-52.
4. بوشول، السعيد، وجرمون، سعاد. (2020). التجربة الامارتية في تحسين مناخ الاستثمار تقييم النتائج والدروس المستفادة. *مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة، 5*(2)، 97-111.
5. بوعروج، لمياء، وغالم، بلال. (2021). دور السياسات العمومية التنظيمية في تحسين مناخ الاستثمار بالجزائر. *مجلة معهد العلوم الاقتصادية، 24*(2)، 129-148.
6. بوعيطة، عبد الرزاق. (2016). التجربة الماليزية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والدروس المستفادة منها. *مجلة الباحث الاقتصادي، 3*(1)، 40-56.
7. بولرياح، غريب. (2012). العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقيمها دراسة حالة الجزائر. *مجلة الباحث، 10* (10)، 99-110.
8. ريحان، الشريف، وهوام، لمياء. (2017). تحليل واقع مناخ الاستثمار في الجزائر وتقويمه. *مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية، 1* (1). 337-376.
9. زغيب، مليكة، وغلاب، نعيمة. (2024). انعكاس مؤشرات مناخ الاستثمار على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. *دراسات اقتصادية، 11* (1)، 310-330.
10. الصالحي، لمياء عبد الرحمن إسماعيل. (2023). الاستثمار الأجنبي وانعكاسه على التنمية الاقتصادية في ماليزيا. العلوم الاجتماعية والإنسانية، 3(9)، 1623-1656.
11. صبيحي، شهيناز. (2016). مناخ الاستثمار في الجزائر - دراسة تحليلية تقيمية. *مجلة الحوار الفكري، 11* (12)، 176-207.

12. طلحي فاطمة الزهراء. (2022). واقع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر في ظل أزمتي كورونا والنفط. *مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، 5*(1)، 1235-1254.
13. لعلمي، فاطمة، وزعفران، منصورية. (2018). *دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية*. الملتقى الدولي الثاني الموسوم: الانطلاقة الاقتصادية في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا المنعقد يومي: 10-2018/04/11 بالمركز الجامعي نور البشير البيض.
14. لعلمي، فاطمة، وكرومي، سعيد. (2012). الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: بين عوامل الجذب وعوامل الطرد. *مجلة الاستراتيجية والتنمية، 2*(2)، 82-110.
15. ميدون، الياس. (2020). الاتجاهات الحديثة لتصنيف الاستثمار الأجنبي المباشر وطرق احصائه: دراسة استكشافية. *مجلة البحوث والدراسات التجارية، 4*(2)، 34-50.

ج- الرسائل والأطروحات:

1. بله باسي، زكرياء. (2011). الحوكمة وعلاقتها بالاستثمارات الأجنبية المباشرة حالة الجزائر (رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية). كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3.
2. بوصفصاف، هند. (2023). *الحوكمة وتأثيرها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر* (أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية). كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 1.
3. زغبة، طلال. (2008). *مناخ الاستثمار في الجزائر: واقع وأفاق دراسة قياسية لتحديد حجم الاستثمار المرغوب للفترة 2007-2011* (رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية). كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي.

د- التقارير:

1. البنك الدولي (2014): "الجزائر: التحديات الاقتصادية في ظل انخفاض أسعار النفط" – هذا التقرير يقدم تحليلا لتأثيرات تراجع الإيرادات النفطية على بيئة الاستثمار.
2. البنك الدولي (2020): "الجزائر: إصلاحات في ظل الأزمة الصحية العالمية" – تقرير يعرض جهود الحكومة الجزائرية في تعديل السياسات الاقتصادية خلال جائحة كورونا.
3. تقارير البنك الدولي (2016 و2017): "تحليل بيئة الاستثمار في الجزائر: الإصلاحات الاقتصادية والتشريعية."

4. التقرير السنوي للهيئة الوطنية للاستثمار (2021): يتناول مدى تقدم الإصلاحات القانونية ومواقف المستثمرين في السنوات الأخيرة.
5. صندوق النقد الدولي (2020): "التوقعات الاقتصادية للجزائر في فترة ما بعد كورونا: الأثر والتحديات."
6. صندوق النقد الدولي (2015) (IMF): "تقرير حول الاقتصاد الجزائري: تحديات الاقتصاد غير النفطي" يتناول المشاكل الهيكلية في الاقتصاد الجزائري وسبل تجاوزها.
7. الهيئة الجزائرية للاستثمار (2017): "مراجعة قانون الاستثمار وتقييم تطبيقه." دراسة من معهد الدراسات العليا الاقتصادية في الجزائر: دراسة تحليلية حول تأثير قانون الاستثمار الجديد.

هـ- القوانين:

1. **Algerian Official Gazette**. (2022). *Law No. 22-18 Amending the Investment Law*. Official Journal of the Algerian Republic, 43. [الجريدة الرسمية الجزائرية. (2022). القانون رقم 22-18 المعدل لقانون الاستثمار].
2. **Algerian Official Gazette**. (2016). *Law No. 16-09 on Investment Promotion*. Official Journal of the Algerian Republic, 44. [الجريدة الرسمية الجزائرية. (2016). القانون رقم 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار].
3. **Algerian Official Gazette**. (2020). *Law No. 20-11 on Hydrocarbons*. Official Journal of the Algerian Republic, 71. [الجريدة الرسمية الجزائرية. (2020). القانون رقم 20-11 المتعلق بالمحروقات].

و- المراجع الأجنبية:

1. Mohsin, Habib and, Leon Zurawicki. (2002). Corruption and Foreign Direct Investment. Journal of International Business studies, 33(2).
2. Osman, Suliman. (2005). Quality of Governance, FDI, and Currency Black markets: Evidence From MENA Countries. Economic Research Forum, 12th Annual conference, Grand Hyatt, Egypt.

ي- المواقع الالكترونية:

1. http://www.alnaft.gov.dz
2. https://aapi.dz/ar/les-guichets-uniques-ar/
3. https://andi.dz/
4. https://eiti.org
5. https://unctad.org
6. https://www.africainvestmentmagazine.com
7. https://www.andi.dz
8. https://www.banque-algerie.dz/
9. https://www.doingbusiness.org
10. https://www.doingbusiness.org/
11. https://www.imf.org/en/Countries/Algeria
12. https://www.investissement.gov.dz/
13. https://www.oecd.org

14. https://www.worldbank.org